# صحة الأسرة العربية والسكان

بحوث ودراسات

دورية علمية متخصصة محكمة

يصدرها المشروع العربي لصحة الأسرة

صحة أسرتنا ثروة أمتنا

## عـــدد خـــاص:

# الشباب العربي في سياق الفرص التمكينيّة والتحدّيات المستجدّة.

عـــدد خـــاص – ديـــسمبـــــر 2012

PAN ARAB PROJECT FOR FAMILY HEALTH

**الهيئة الاستشارية والعلمية**

**(حسب الترتيب الأبجدي)**

| | |
|---|---|
| **أ.د. أحمد رجاء رجب** | أستاذ الصحة الإنجابية – جامعة الأزهر. **مصر** |
| **أ. د. أحمد عبد المنعم** | مدير المشروع العربي لصحة الأسرة بجامعة الدول العربية. **مصر** |
| **أ. أحمـد عبد الناظـر** | مدير مركز بحوث الصحة الإنجابية، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري. **تونس** |
| **أ.د. أحمد مصطفى العتيق** | عميد معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس. **مصر** |
| **أ.د. الزبير عروس** | أستاذ علم الاجتماع، جامعة الجزائر، باحث بمركز بحوث الاقتصاد التطبيقي للتنمية. **الجزائر** |
| **د. التيجاني طاهر التيجاني** | كبير خبراء السياسات السكانية، الأمم المتحدة بالرياض. **السودان** |
| **أ.د. آسيا شريف** | أستاذة محاضرة بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي. **الجزائر**. |
| **د.أيمن زهري** | خبير دراسات السكان والهجرة. **مصر** |
| **أ.د. توفيق بن خوجة** | مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون الخليجي. **السعودية** |
| **د. ساهر وصفي شقيدف** | خبير تقييم البرامج والأنظمة الصحية. **الأردن** |
| **د. سلمى جلال** | خبيرة في قضايا الصحة والسكان والتنمية. **مصر** |
| **د. رامز مهايني** | مستشار إقليمي بمكتب منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط بالقاهرة. **سوريا** |
| **أ.د. شبيب دياب** | أستاذ علم الاجتماع بالجامعة اللبنانية. **لبنان** |
| **أ.د. عبد الباري بينير** | مستشار منظمة الصحة العالمية وأستاذ الوبائيات بمدرسة الطب بجامعة مانشستر. **بريطانيا** |
| **د. عبد العزيز محمد فرح** | خبير في استراتيجيات السكان والتنمية. **السودان** |
| **د. عادل التاجوري** | خبير صحة الطفل والتغذية، مركز بحوث التغذية البشرية بفرنسا، **ليبيا.** |
| **أ.د. عثمان الحسن محمد نور** | أستاذ علم السكان ومستشار مبادرة حماية الأطفال في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، **السودان.** |
| **أ.د عز الدين عثمان حسن** | أستاذ أمراض النساء والولادة، جامعة المنصورة، مدير المؤسسة الأهلية المصرية لرعاية الخصوبة |
| **د. عزت الشيشيني** | مستشار ديموجرافي، المركز الديموغرافي بالقاهرة، **مصر.** |
| **أ.د. فوزي عبد الرحمن** | أستاذ أنثروبولوجيا، كلية البنات، جامعة عين شمس، **مصر.** |
| **أ.د. محمد نجيب عبد الفتاح** | عميد معهد البحوث والدراسات الإحصائية- جامعة القاهرة، **مصر.** |
| **أ.د. مراد كامل حسانين** | أستاذ أمراض نساء وتوليد، جامعة الأزهر. **مصر** |
| **أ. مصطفى أزلماط** | خبير الدراسات والبحوث الديموغرافية والصحية، وزارة الصحة، **المغرب.** |
| **د. مواهب توحيد المويلحي** | طبيبة وباحثة في مجال الصحة الإنجابية والسكان. **مصر** |

# صحة الأسرة العربية والسكان

# بحوث ودراسات


رئيس التحرير

د. أحمد عبد المنعم

مدير المشروع العربي لصحة الأسرة

سكرتارية التحرير

رابح حليمي

نيفين ونيس



الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي جامعة الدول العربية، أو الجهة التي يعمل فيها الكاتب.



PAN ARAB PROJECT FOR FAMILY HEALTH

# شروط النشر

- أن تكون المادة العلمية المقدمة مرتبطة بصحة الأسرة والسكان.
- ألا يكون قد سبق نشرها في أي دورية أخرى.
- تستوفي الشروط والمواصفات العلمية للأبحاث والدراسات.
- ترسل الموافقة على النشر بعد شهرين من استلام المادة العلمية.
- الدراسات التي لم تقبل لا ترد إلى أصحابها.
- ترسل المواد العلمية وجميع المراسلات على العنوان التالي:


- **22 أ ش طه حسين- الزمالك- الدور الثالث شقة 13- القاهرة**
- **أو البريد الالكتروني** papfaminfo@papfam.org
- **تليفون/ فاكس: 27363834 - 202+**

# الافتتاحية

حرصاً من إدارة المشروع العربي لصحة الأسرة في جامعة الدول العربية على توسيع قاعدة مستخدمي بيانات المسوحات القطرية وتعظيم الاستفادة منها، وتشجيعاً للباحثين والدارسين وخاصة الشباب منهم، ولتسهيل نشر الدراسات والبحوث التي يقومون بإعدادها، وتبادل خبراتهم بما يساعد في تطوير وتفعيل الشراكة والتعاون جنوب – جنوب في المنطقة العربية.

يسرنا تقديم **هذا العدد الخاص** من دورية **"صحة الأسرة العربية والسكان: بحوث ودراسات"** الذي يتضمن بالدراسة والتحليل واحدا من أهم القضايا في المنطقة العربية هي قضية الشباب من خلال دراسة تحليلية حول "**الشباب العربي في سياق الفرص التمكينيّة والتحدّيات المستجدّة**" والتي نأمل أن تكون إضافة جديدة لإثراء الناحية المعرفية بالموضوعات المختلفة حول صحة الأسرة والسكان في المنطقة العربية، كما نرحب بآرائكم ومقترحاتكم لتطويرها وإخراجها في أفضل صورة.

**والله ولي التوفيق**

**رئيس التحرير**

**صحة الأسرة العربية والسكان**
**بحوث ودراسات**
**دورية علمية متخصصة محكمة**
**يصدرها المشروع العربي لصحة الأسرة**

**في هذا العـــدد:**

**الموضـــوع** **الصفحة**

**- الشباب العربي في سياق الفرص التمكينيّة والتحدّيات المستجدّة**

**تانيا علي فاعور، عبد العزيز محمد فرح** .....

**I- مقدمة** ..... **1**

**II- الشباب العربي والتغيّرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية**..... **1**

2-1- التحوّل الديموغرافي وانعكاساته..... **4**

2-2- التغيّر الاجتماعي والثقافي وتأثيره على الشباب..... **6**

2-3- الأوضاع الاقتصاديّة ومساهمتها في إقصاء الشباب. **9**

**III- الشباب العربي والمواءمة بين بناء المعرفة والمهارات ومتطلّبات سوق العمل** **12**

3-1- نسبة القرائيّة لدى الشباب..... **13**

3-2- معدّلات الالتحاق بالتعليم..... **15**

3-3- نوعيّة التعليم..... **17**

3-4- التعليم المهني والتقني..... **19**

3-5- بطالة الشباب..... **21**

**IV- الشباب العربي والحماية والرعاية الصحّية** ..... **25**

4-1- العمر عند الزواج الأوّل..... **26**

4-2- مخاطر الحمل والولادة..... **29**

4-3- فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ..... **30**

4-4- نمط الحياة غير الصحّي ..... **31**

4-5- الصحة النفسيّة ..... **34**

4-6- الإصابات والعنف..... **34**

**V- الشباب العربي والمشاركة في الحياة العامّة** ..... **35**

5-1- المشاركة السياسية..... **36**

5-2- المشاركة في الجمعيات الأهلية ..... **40**

5-3- العمل التطوّعي..... **42**

**VI- توصيات من أجل بناء قدرات الشباب العربي وإدماجهم في عمليّة التنمية** ..... **43**

6-1- الالتزام ببلورة سياسة وطنية شامِلة ومتكامِلة للشباب..... **43**

6-2- المواءمة بين مخرَجات التعليم ومتطلبات سوق العمل..... **50**

6-3- تطوير السياسات التي تساهم في الارتقاء بصحّة ورفاه الشباب..... **53**

6-4- خلق بيئة تمكينيّة لإشراك الشباب في الحياة العامّة..... **55**

**VII- النتائج** ..... **58**

**رقم الإيداع:**

**م 06 / دوري 01 (2012) 1ع – 01 (0723)**

# الشباب العربي في سياق الفرص التمكينيّة والتحدّيات المستجدّة.

تانيا علي فاعور[1] عبد العزيز محمد فرح[2]

## I- مقدمة

تعرِّف الأمم المتحدة "الشباب" (youth) بأنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، وهي تشدِّد بأنّ هذا التعريف لا ينطوي على أيّ تحيّز ضدّ التعاريف الأخرى التي قد تعتمدها البلدان في سياق عوامل اجتماعيّة وثقافيّة واقتصاديّة وسياسيّة ومؤسسيّة مختلفة، ولكن من المفضَّل أن تعتمد البلدان تعريفاً موحَّداً لتسهيل عمليّة المقارنة في ما بينها وعبر الزمن. إنّ هذا التعريف يرتكز على اعتبارات إحصائيّة عمَلانيّة نظراً لكَوْن البيانات المتوافرة في البلدان يتمّ فيها عادةً توزيع السكّان بحسب الفئات العمريّة الخمسيّة ***(الأمم المتحدة، الجمعيّة العامّة، 1996)؛ (United Nations, 2012)***. وضمن هذا التعريف، من المفيد التمييز بين المراهقين[3] (adolescents) في عمر 15–19 سنة و"صغار البالغين" (young adults) في عمر 20–24 سنة، نظراً لاختلاف الاحتياجات والتحدّيات التي يواجهها الشباب في كلّ من هاتَيْن الفئتَيْن.

---

[1] أستاذ مساعد للدراسات السكانية في الجامعة اللبنانية، باحث أوّل في مركز السكان والتنمية (CPD)، بيروت، لبنان. taniafaour@yahoo.com.

[2] مستشار دولي سابق لاستراتيجيات السكان والتنمية لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان، مستشار إدارة التخطيط في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في دولة قطر. azizmay27@yahoo.com.

[3] إنّ فترة "المراهقة" تمتدّ من 10 إلى 19 سنة، ولكن يمكن تقسيمها إلى فترة "المراهقة المبكرة" (early adolescence) التي تغطي الفئة العمرية 10–14 سنة، و"المراهقة المتأخرة" (late adolescence) التي تغطي الفئة العمرية 15–19 سنة.

ومن المتّفَق عليه أنّ مرحلة الشباب هي مرحلة بالغة الأهميّة في دورة حياة الإنسان، فهي مرحلة انتقالية من الطفولة إلى الرشد يتخلّلها البلوغ الجسدي وتكوين الشخصيّة ومعرفة الذات، كما أنّها مرحلة تشهد انتقال الفرد من مقاعد الدراسة إلى سوق العمل، أي الانتقال من التبعيّة إلى الاستقلاليّة الاقتصاديّة، إضافة إلى أنّها غالباً ما تكون أيضاً مرحلة بداية تكوين الأسرة المستقلّة عبر الزواج والإنجاب. وبالتالي، تولي الأمم المتحدة، منذ عقود، أولويّة خاصّة لقضايا الشباب، فقد أقرّت الجمعية العامّة في عام 1965 "إعلان إشراب الشباب مُثُل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب" ***(الأمم المتحدة، الجمعيّة العامّة، 1965)***، كما تمّ إدراج قضايا الشباب ضمن مختلف المؤتمرات العالميّة منذ عام 1990، وصولاً إلى اعتماد الجمعية العامّة في عام 1995 لبرنامج العمل العالمي للشباب الذي يوفر إطاراً للسياسة العامّة ومبادئ توجيهية عمليّة للعمل الوطني والدعم الدولي للارتقاء بأوضاع الشباب. يتضمّن هذا البرنامج حالياً خمسة عشر أولويّة للشباب، وذلك ضمن ثلاث مجموعات: (1) الشباب في الاقتصاد العالمي، (2) الشباب في المجتمع المدني، (3) الشباب ورفاهه ***(الأمم المتحدة، الجمعيّة العامّة، 1996)***. وقد حدّدت الأمم المتحدة مجموعة من الغايات والأهداف واقترحت لائحة من المؤشرات لرصد تقدّم الشباب في سياق هذه الأوليات. وفي عام 2009، اتخذت الأمم المتحدة قراراً بإعلان السنة التي تبدأ في 12 آب/أغسطس 2010 إلى 11 آب/أغسطس 2011 "سنة دولية للشباب" تحت عنوان "الحوار والتفاهم"، وذلك اعترافاً بالأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لإدراج قضايا الشباب ضمن جداول العمل الإنمائية على كلّ المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ***(الأمم المتحدة، الجمعيّة العامّة، 2010)***.

وعلى مستوى المنطقة العربية، اعتمدت البلدان تعاريف مختلفة لفئة "الشباب"، فبعضها قد إلتزم بالفئة العمرية 15–24 سنة التي تقترحها الأمم المتحدة، بينما فضّل البعض الآخر اعتماد تعاريف أخــرى تراوحــت بين 10 و35 سنة ***(الأمم المتحدة– الإسكوا، 2008)***. وعلى سبيل المثال، تعرّف الأردن "الشباب" بالسكان في عمر 12 إلى 30 سنة (كما ورد في الإستراتيجية الوطنية للشباب في المملكة الأردنية الهاشمية 2011–2015، الصادرة عن المجلس الأعلى للشباب، 2010)،

وتعرّفهم البحرين بالسكان في الفئة العمرية 15–30 سنة (كما ورد في الإستراتيجية الوطنية للشباب 2005–2009، الصادرة عن المؤسسة العامّة للشباب والرياضة في مملكة البحرين)، بينما تعرّفهم فلسطين بالسكان في الفئة العمرية 15–29 سنة (كما ورد في الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب 2011–2013، الصادرة عن وزارة الشباب والرياضة في فلسطين، 2010).

وتشهد المنطقة العربية حالياً بروزاً لفئة الشباب (youth bulge) بحيث يشكّل الشباب (15–24 سنة) حوالي خُمس مجموع السكان (19.7% في عام 2010). وتبيّن الإحصاءات بأنّ هذا البروز قد فتح نافذة ديموغرافية من الفرَص لزيادة معدّلات الادخار والاستثمار وزيادة نصيب الفرد من الدخل وتحسين نوعيّة الحياة في نهاية المطاف، ذلك لكون نسبة الإعالة الكليّة قد انخفضت في المنطقة إلى 61 معالاً لكلّ 100 شخص في سن العمل في عام 2010 ***(United Nations, Population Division, 2011)***. وبالرغم من ذلك، فقد فرَض هذا البروز تحدّيات مختلفة، وبالأخصّ بالنسبة للبلدان التي يعاني فيها الشباب من معدّلات البطالة المرتفعة وضعف المشاركة في عمليّة التنمية والاستفادة من عوائدها.

تأتي هذه الورقة في سياق احتجاجات الشباب المتصاعِدة في عدّة بلدان في المنطقة العربية، وهي تقوم بتحليل أوضاع الشباب العربي في سياق الفرَص التمكينيّة والتحدّيات المستجدّة. تستهلّ الورقة بإلقاء الضوء على التغيّرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة، فتستعرض التحوّل الديموغرافي وانعكاساته، والتغيّر الاجتماعي والثقافي وتأثيره على الشباب، كما تنظر في الأوضاع الاقتصاديّة ومساهمتها في إقصاء الشباب. وتبحث الورقة في الفرص التمكينية والتحديات المستجدة التي يواجهها الشباب في ما يتعلق بالمواءمة بين بناء المعرفة والمهارات ومتطلّبات سوق العمل، والحماية والرعاية الصحّية، والمشاركة في الحياة العامّة. وتخلص الورقة إلى تقديم توصيات من أجل بناء قدرات الشباب العربي وإدماجهم في عمليّة التنمية، وتتمحور هذه التوصيات حول الالتزام ببلورة سياسة شامِلة ومتكامِلة للشباب، والمواءمة بين مخرجات التعليم

ومتطلبات سوق العمل، وتطوير السياسات التي تساهم في الارتقاء بصحّة ورفاه الشباب، وخلق بيئة تمكينيّة لإشراك الشباب في الحياة العامّة.

## II- الشباب العربي والتغيّرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

تشهد المنطقة العربية حالياً عاصفة من التغيّرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ونلقي في ما يلي الضوء على أوضاع الشباب العربي في ظلّ هذه التغيّرات.

### 2-1- التحوّل الديموغرافي وانعكاساته.

تمرّ المنطقة العربية بمرحلة من التحوّل الديموغرافي من المعدّلات المرتفعة إلى المعدّلات المنخفضة للخصوبة والوفيات. وبالفعل، تشير بيانات شعبة السكان في الأمم المتحدة ***(التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام 2010)*** إلى انخفاض معدّل الخصوبة الكلّية من 6.3 طفلاً لكلّ امرأة في الفترة 1980-1985 إلى 3.4 طفلاً في الفترة 2005-2010 ومن المتوقع أن يصل إلى 2.7 طفلاً بحلول 2020-2025. وخلال هذه الفترات الزمنيّة، انخفض معدّل وفيات الرضّع في المنطقة من 69.0 إلى 34.1 ثمّ إلى 24.3 حالة وفاة رضّع لكلّ 1000 مولود حيّ، كما ارتفع العمر المتوقع عند الولادة (للجنسين) من 60.8 إلى 69.1 ثمّ إلى 72.4 سنة.

وقد ترافق هذا التحوّل الديموغرافي مع تحوّل التركيبة العمريّة للسكان (Age-structural transition)، بحيث انخفضت نسبة الأطفال (0-14 سنة) من 44.4% من مجموع السكان في عام 1980 إلى 33.8% في عام 2010 ومن المتوقع أن تنخفض إلى 29.5% بحلول عام 2025. أمّا نسبة كبار السن (65 سنة وأكثر)، فلم ترتفع إلاّ بشكلٍ طفيف، من 3.4% من مجموع السكان في عام 1980 إلى 4.1% في عام 2010 ومن المتوقع أن ترتفع إلى 5.9% بحلول عام 2025. وبالتالي، فقد ارتفعت نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) من 52.1% من مجموع السكان في عام 1980 إلى 62.2% في عام 2010 ومن المتوقع أن تصل إلى 64.7% بحلول عام 2025.

إنّ الملفِت للنظر في تحوّل التركيبة العمرية للسكان هو ارتفاع نسبة الشباب (15–24 سنة) من مجموع السكان، وهو ما يُعرَف بظاهرة "بروز فئة الشباب" (Youth bulge)، فقد ارتفعت نسبة الشباب من 19.4% في عام 1980 إلى 20.7% في الفترة 2000–2005 (التي شهدت أكبر بروز لفئة الشباب) وشكّلت 19.7% في عام 2010 ومن المتوقع أن تتراجع بشكلٍ طفيف إلى 17.6% بحلول عام 2025. بمعنى آخر، إنّ واحداً من كلّ خمسة أفراد في المنطقة العربية ينتمي حاليّاً إلى فئة الشباب. وإذا نظرنا إلى أعداد الشباب، نلاحظ بأنّها قد تضاعفت من 33.5 مليون شاب في عام 1980 إلى 70.3 مليون شاب في عام 2010، ومن المتوقع أن تصل إلى 82.1 مليون شاب بحلول عام 2025، علماً بأنّ عدد السكان في المنطقة العربية قد تزايد خلال هذه الفترة من 172.7 مليون في عام 1980 إلى 357.4 مليون في عام 2010 ومن المتوقع أن يصل إلى 467.9 مليون في عام 2025.

**رسم بياني رقم 1:**

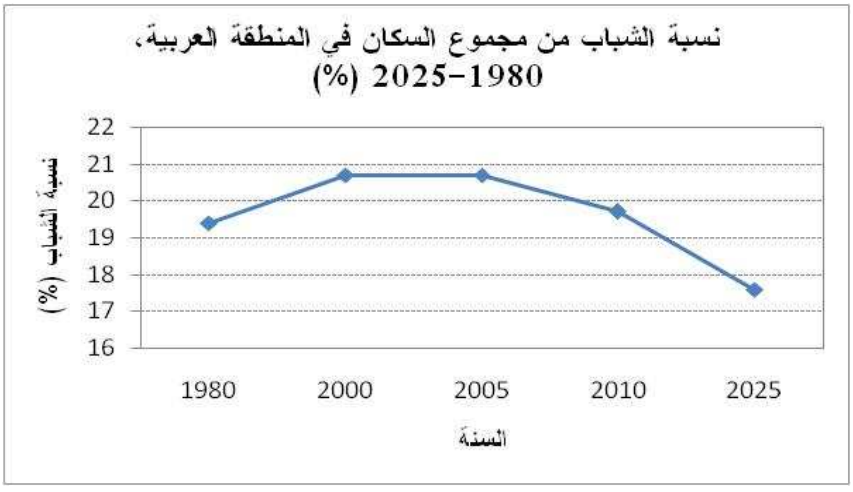


**المصدر: United Nations, Population Division, 2011**

إنّ هذا التحوّل الديموغرافي وما رافقه من بروز لفئة الشباب له انعكاسات على عمليّة التنمية في المنطقة العربية، فهو قد وضع بلدان المنطقة أمام مجموعة من الفرَص والتحدّيات، وذلك كما يلي:

- تتمثل الفرَص في الاستفادة من النافذة الديموغرافية التي انفتحت نتيجة انخفاض نسبة الإعالة الكليّة في المنطقة من 92 معالاً لكلّ 100 شخص في سن العمل في عام 1980، إلى 61 في عام 2010، ومن المتوقع أن تصل إلى 55 بحلول عام 2025 (وفقاً لبيانات الأمم المتحدة، شعبة السكان، 2011). وتوفر هذه النافذة الديموغرافية فرصة من أجل زيادة معدّلات الادخار والاستثمار وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل وتحسين نوعيّة الحياة في نهاية المطاف، علماً بأنّ الاستفادة من هذه الفرَصة ليست حتميّة بالنسبة لبلدان المنطقة إذ ينبغي عليها اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية تعمل على تحويل الادخار إلى استثمار تنموي.

- تتمثل التحدّيات في استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب في التعليم وسوق العمل وضمان مشاركتهم في الحياة العامّة والسياسية، وهي مهمّة صعبة بالنسبة للبلدان التي تعاني أصلاً من محدوديّة الموارد المتوافرة. وفي هذا السياق، صرّح شينكوتا وغيره من الباحثين أنّ البلدان التي يشكّل فيها السكان الذين يبلغون 15–29 سنة من العمر نسبة 40 في المائة أو أكثر من مجموع البالغين (بعمر 15 سنة وأكثر) كانت في عقد التسعينات من القرن الماضي عرضة لاندلاع التصادمات مرّتَيْن أكثر من البلدان التي انخفضت فيها هذه النسبة عن 40 في المائة ***(Cincotta et al., 2003)***. وبالنسبة للمنطقة العربية، فقد نبّهت الإسكوا، منذ عام 2008، بأنّ ارتفاع نسبة الشباب إلى 20 –30 في المائة من مجموع السكان، في سياق من ارتفاع معدّلات البطالة والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي للشباب، قد يؤدّي إلى تحرّك هؤلاء الشباب للمطالبة بتغيير الواقع المُجحِف بحقّهم ***(شكوري، 2008)***.

**2–2– التغيّر الاجتماعي والثقافي وتأثيره على الشباب.**

تشهد المنطقة العربية تغيّراً في نسيجها الاجتماعي والثقافي، ومن أبرز تجلّياته التحوّلات في نمَط وحجم وتماسك الأسرة التي تشكّل نواة المجتمع، وذلك كما يلي:

**أولاً:** التحوّل من نمَط الأسرة الممتدّة التي تضمّ عادةً الوالدَيْن والأبناء إضافة إلى الأجداد و/أو أزواج الأبناء وأولادهم، إلى نمَط الأسرة النواتيّة التي تقتصر على الوالدَيْن والأبناء.

**ثانياً:** التقلّص في حجم الأسرة النواتيّة نتيجةً لتدنّي معدّلات الخصوبة الكليّة.

**ثالثاً:** التحوّل من الأسرة المتماسِكة التي تتميّز بالتعاون والتفاهم بين أفرادها من مختلف الأجيال إلى الأسرة غير المتماسِكة التي تعاني بشكلٍ خاص من التباعد بين جيل الآباء وجيل الأبناء والتباعد بين الأبناء أنفسهم.

ونلاحظ بأنّ ثقافة الشباب تتباعد تدريجياً عن ثقافة الآباء الذين تقلّص دورهم في نقل ثقافتهم إلى أبنائهم نظراً لتأثر الشباب المتزايد بالعوامل الخارجة عن إطار الأسرة وأبرزها مجموعة الأقران (في المدرسة أو الجامعة أو النوادي...) ووسائل الإعلام والإنترنت والمؤسسات التعليميّة. ويبدو وكأنّ كلّ شاب يقوم بعمليّة تحكيم متواصلة لبناء عالم قيَمي خاص به، فهو في العديد من الحالات يضطرّ للاختيار والمَزج بين المرجعيّات والقيَم الثقافيّة المختلفة التي من حوله. وبالتالي، لا يمكن الحديث عن "ثقافة الشباب"، بل عن "ثقافات الشباب" نظراً لعدم تجانس ثقافة الشباب بين بلدان المنطقة العربية، وبين الفئات المختلفة للشباب ضمن البلد الواحد. ويتجلّى هذا التنوّع الثقافي بتباين سلوكيات الشباب من حيث العادات الغذائية واللباس على سبيل المثال، فبشكلٍ عام، يميل الشباب المقيمون في الحضر والميسورون نسبياً إلى الأطباق العالمية وهم أكثر حرصاً على تجنّب الأطعمة الدسِمة لأسباب صحية وجمالية، كما أنّهم يفضّلون اللباس العصري ويتّبعون الموضة والماركات العالميّة، في حين يلتزم الكثير من الشباب ذوي الأسَر المتواضعة أو الفقيرة باللباس العادي أو التقليدي.

ومن الضروريّ في هذا السياق الإشارة إلى تأثير العولمة على هذه التغيّرات الاجتماعية والثقافية، علماً بأنّ الشباب هم الفئة السكانية الأكثر تأثراً بالعولمة نظراً

لكونهم الأكثر تعاملاً مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأكثر تنقلاً بين مناطق البلد الواحد وبين البلدان المختلفة الثقافات. وقد أتاحَت العولمة فرصاً ايجابيّة لتمكين الشباب في المنطقة العربية، ولكنّها أيضاً فرَضت عليهم تحدّيات مختلفة، وذلك كما يلي:

- من ناحية، أتاحَت العولمة فرصاً أمام الشباب من أجل توسيع وتعميق تعليمهم ومعرفتهم، والإطّلاع على ثقافات مغايرة لثقافتهم، والتعرّف على الطلب في أسواق العمل العالميّة، وذلك عبر شبكة الإنترنت والفضائيّات وعبر السفر والتنقل. وبالتالي، فقد قام الشباب العرب باقتباس بعض المكوّنات الإيجابيّة للثقافة الغربيّة وإعادة صياغتها وفقاً للسياق المحلّي.

- من ناحية أخرى، فرَضت العولمة تحدّيات على ثقافة الشباب، فقد برزت في بعض الأحيان المعايير المزدَوجة لدى الشباب، ومنها على سبيل المثال ما يتعلّق بحقوق المرأة والنظرة إلى دور المرأة في المجتمع، كما برزت النزعة إلى الاستقلاليّة والفردانيّة المفرَطة بحيث يتخذ الشاب خياراته بمعزل تامّ عن العائلة، ممّا قد يعرّضه للانحراف بتأثير من مجموعة الأقران. ويتجلّى هذا الانحراف عبر سلوكيّات أبرزها الإدمان على التدخين والكحول والمخدّرات، ممّا يشكّل تهديداً ليس فقط لقدرة الشاب على إكمال تعليمه والتخرّج من المدرسة أو الجامعة، بل أيضاً تهديداً لصحّته الجسميّة والنفسيّة ولمجتمعه من حيث زيادة احتمالات قيامه بالعنف والإجرام.

لقد انعكست هذه التغيّرات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها المنطقة على قضايا النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونلاحظ حدوث تطوّر إيجابي كبير في اكتساب المرأة لأدوات التمكين من حيث التعليم الجامعي وتحسين الصحّة وتخفيض معدّلات الخصوبة، ولكنّ المرأة في أغلب الأحيان لم تستطع الاستفادة من أدوات تمكينها من أجل المشاركة في سوق العمل وفي الحياة العامّة. ويعود ذلك إلى العادات والتقاليد الاجتماعية التي لا زالت تعتبر بأنّ الدور

الأساسي للمرأة هو الدور الإنجابي (أي مكانها الطبيعي البيت كزوجة وأمّ)، وذلك على حساب الدور الإنتاجي (من حيث المشاركة في سوق العمل والاستقلاليّة الاقتصاديّة) والدور المجتمعي (من حيث المشاركة في الحياة العامة والسياسية للبلد).

**2-3- الأوضاع الاقتصاديّة ومساهمتها في إقصاء الشباب.**

حاولت البلدان العربية في السنوات الماضية تحديث هياكلها الاقتصادية وخلق فرص العمل لاستيعاب الأعداد الكبيرة للعاطلين عن العمل وللشباب الباحثين عن عمل لأوّل مرّة، ولكنّها واجهت عدّة تحدّيات في هذا المجال، أبرزها الأزمة الماليّة العالميّة، والتأثيرات الاقتصادية للعولمة، وعدم الاستقرار السياسي والأمني في العديد من بلدانها.

ساهمت الأزمة الماليّة العالميّة، التي بدأت ملامحها بالظهور في القطاع العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2007، بتراجع معظم الأسواق الماليّة في المنطقة العربية، ممّا انعكس في تراجع الأوضاع الاقتصادية وإقصاء الشباب بشكل خاص. وبالفعل، تعاني المنطقة العربية من نقطة ضعف أساسيّة في مواجهتها للأزمة الماليّة العالميّة، وتتمثّل هذه النقطة في كَون النموّ الاقتصادي للمنطقة يرتكز بشكلٍ عام على عائدات النفط والاستثمارات العقارية وعائدات السياحة والمَعونة الخارجية، أكثر ممّا يرتكز على الأنشطة الإنتاجيّة. وبالتالي، فقد انخفضت معدّلات الاستثمار والتجارة الدوليّة والاستهلاك، ممّا أدّى إلى انخفاض الطلب على العمل وارتفاع معدّلات البطالة في عدّة بلدان عربيّة. ومن هذا المنطلق، قامت بعض بلدان الخليج العربي بتقليص الوظائف المعروضة لديها، وبالأخصّ في قطاع المصارف والاستثمار والبناء، ممّا أدّى إلى تسريح آلاف الموظفين العرب والأجانب وعودتهم إلى بلدانهم التي تعاني أصلاً من ارتفاع معدّلات البطالة فيها. ***(الأمم المتحدة – الإسكوا ، 2009-أ)***.

إضافة إلى ذلك، فقد ترافقت العولمة مع التغيّرات التكنولوجية والاقتصادية الكبيرة، والتغيّر في خصائص الأيدي العاملة المطلوبة، وهَيْمنة الشركات المتعدّدة الجنسيّات والقطاع الخاص المحلّي على النصيب الأكبر من الدخل القومي، ممّا أدّى في بعض الأحيان إلى ارتفاع معدّلات البطالة والفقر والتهميش الاقتصادي لبعض الشباب نتيجة لافتقارهم للمهارات الضروريّة للالتحاق بسوق العمل. من ناحية أخرى، فقد وسّعت العولمة من نطاق وحِدّة تأثير النزاعات وحالات عدم الإستقرار التي تشهدها المنطقة العربية.

وبشكلٍ عام، تواجه المنطقة العربية تحدّياً رئيسيّاً في بنية سوق العمل والطلب على الوظائف، كما تعاني سوق العمل في بعض البلدان العربية من الطلب المحدود على العمالة المتعلّمة والماهرة، بحيث قد يرتفع معدّل البطالة لدى الخرّيجين الجامعيّين عنه لدى ذوي المستوى التعليمي المتدنّي. ويرتبط ذلك ببنية النموّ والإنتاج وعدم الاستثمار الكافي في رأس المال الثابت. ولكي تستطيع البلدان العربية (من غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي)، بحلول عام 2030، الوصول إلى العمالة الكامِلة ورفع مشاركة المرأة في قوّة العمل إلى 35٪، سوف يكون عليها أن تخلق 92 مليون وظيفة جديدة، وهو ما يتطلّب استثماراً بمقدار 4.4 تريليون دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2005)، أي استثمار سنوي يبلغ 220 مليار دولار أو ما يوازي 50٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان في عام 2009. أمّا في ما يتعلّق بالبلدان الأقل نمواً بشكلٍ خاص، فإنّ المعدّل المطلوب للاستثمار أعلى من ذلك بكثير، حيث يصل إلى حوالي 100% من الناتج المحلي الإجمالي. ***(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الإقليمي للدول العربية، 2011).***

في مواجهة هذه التحدّيات الاقتصادية، تظهر الإحصاءات بأنّ المنطقة العربيّة قد سجّلت خلال العقدَيْن الماضيَيْن أعلى معدّل نموّ للعمالة بين المناطق النامية، وقد انخفض معدّل البطالة الكلّي فيها من 12٪ في عام 1990 إلى 9.3٪ في عام 2010. وبالرغم من ذلك، فما زالت المنطقة العربية تسجّل أعلى معدّل بطالة بين المناطق النامية، فانخفاض معدّل البطالة فيها يعود إلى الانخفاض الكبير لمعدّلات البطالة في

بلدَيْن بالتحديد: الجزائر والمغرب، علماً بأنّ انخفاض معدّل البطالة في هذَيْن البلدَيْن لم يتحقق من جرّاء ديناميّة اقتصادية إنتاجية تمكّنت من توفير فرص العمل المستدامة، بل يعود بشكل خاص إلى زيادة فرص التشغيل المدعومة من قبَل الدولة وإلى تيّارات الهجرة غير الشرعيّة للشباب بحثاً عن فرص العمل. وترتفع معدّلات البطالة لدى الشباب بشكلٍ خاص، ممّا يؤدّي إلى الإقصاء الاقتصادي للشباب وارتفاع معدّلات هجرتهم للعمل في الخارج. فعلى الرغم من تراجع معدّل بطالة الشباب في المنطقة العربية من 30٪ في عقد التسعينيات إلى 24٪ في عام 2009، فإنّه لا يزال يمثّل أكثر من ضعف المعدّل العالمي، ويشكّل الشباب أكثر من نصف السكان العاطلين عن العمل في معظم البلدان العربية. وينبغي التنبيه إلى كون الانخفاض في معدّل بطالة الشباب هو أمرٌ مضلّل إلى حدّ ما، فهو يعكس استعداداً متزايداً لدى الشاب لقبول أيّ عمل (حتّى وإن لم يكن هذا العمل مناسباً لكفاءته العلميّة) كما أنّه يعكس مَيْل الشاب للتخلّي عن البحث عن عمل بلا جدوى. ***(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الإقليمي للدول العربية، 2011).***

وفي هذا السياق، تنعكس معدّلات البطالة المرتفعة في تزايد معدّلات الفقر في المنطقة العربية، إن كان فقر الدخل[4] أو الفقر المتعدّد الأبعاد[5]. وبالنسبة لخطّ الفقر الدولي (1.25 دولار في اليوم)، سجّلت البلدان العربيّة الأقلّ نموّاً أعلى نسَب فقر وصلت إلى 46.1% في جزر القمر، تليها موريتانيا (21.2%) ثمّ جيبوتي (18.8%) واليمن (17.5%). كذلك الحال بالنسبة لخطّ الفقر الوطني، فقد سجّلت

**[4] يشير فقر الدخل إلى نسبة السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر، علماً بأنّه يمكن تعريف خطّ الفقر على أساس مطلق (خطّ الفقر الدولي) أو نسبي (خط الفقر الوطني).**

**[5] يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011) ترتيب البلدان بحسب "دليل الفقر المتعدد الأبعاد" (Multidimensional Poverty Index- MPI) الذي يتضمّن ثلاثة أبعاد وعشر مؤشرات: (1) بُعد الصحة، ويُقاس بمؤشرَين: التغذية ووفيات الأطفال؛ (2) بُعد المعرفة، ويُقاس بمؤشرَيْن: سنوات الدراسة والأطفال الملتحقون بالدراسة؛ (3) بُعد مستوى المعيشة، ويُقاس بستّ مؤشرات تتعلق بوقود الطهو، والمراحيض، والمياه، والكهرباء، والأرض، والأصول. ويحدَّد لكلّ فرد مجموعة نقاط بحسب أوجه حرمان أسرته في كلّ من هذه المؤشرات. ولم يتمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من احتساب هذا الدليل بالنسبة لكلّ البلدان، وذلك نظراً لتعدّد المؤشرات الداخِلة في احتسابه ولعدم توافرها في بعض الحالات.**

موريتانيا أعلى نسبة وصلت إلى 46.3% تليها جزر القمر (44.8%). ونلاحظ بالنسبة لهذا المؤشر بأنّ البيانات متوافرة لدى فلسطين بحيث يمثل الفقراء خُمس السكان (21.9%). أمّا بالنسبة لدليل الفقر المتعدّد الأبعاد، فهو يبلغ أعلاه في الصومال (0.514)، تليها جزر القمر (0.408) ثمّ موريتانيا (0.352) واليمن (0.283) وجيبوتي (0.139)، أي البلدان العربية الأقلّ نموّاً. ***(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011)***.

## III- الشباب العربي والمواءمة بين بناء المعرفة والمهارات ومتطلّبات سوق العمل.

إنّ التعليم هو وسيلة من أهمّ وسائل تمكين الفرد بإكسابه ما يلزَم من معارف ومهارات وثقة بالنفس للمشاركة في عمليّة التنمية والاستفادة من عوائدها. ويمكننا اعتبار التعليم بمثابة مفتاح لتمكين الشباب، فهو بشكلٍ عام يسهّل عليهم الالتحاق بسوق العمل والمشاركة في الحياة العامّة كما يساعدهم على الارتقاء بصحّتهم وبمكانتهم الأسَريّة والاجتماعية. وبالفعل، إنّ التعليم يوسّع الخيارات والفرص المتوفرة أمام الشباب، ممّا يجعله أداة يمكنهم استخدامها لكسر دائرة الفقر وتحسين أوضاعهم وأوضاع أسَرهم.

ومن هذا المنطلق، إنّ التعليم هو شرط أساسي للتنمية البشرية المستدامة، والحق في التعليم مكرَّس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة في عام 1948 والذي يصرّح في المادّة 26-1 بأنّ "لكل شخص الحق في التعلّم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجّان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمَّم التعليم الفني والمهني، وأن ييَسَّر القبول للتعليم العالي على قدَم المساواة التامّة للجميع وعلى أساس الكفاءة" ***(الأمم المتحدة، مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان، 1997)***. إضافة إلى ذلك، فقد تمّ تكريس هذا الحقّ في عدّة معاهدات دوليّة حول حقوق الإنسان مثل اتفاقية حقوق الطفل 1989 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة 1979، كما أنّ المجتمع الدولي قد التزم خلال مؤتمر قمّة الألفيّة الذي عقدته الأمم المتحدة في نيويورك عام 2000 بتحقيق "تعميم التعليم الابتدائي" (الهدف 2) بحلول عام 2015 ***(الأمم المتحدة، الجمعيّة العامّة، 2000)***. وبالنسبة للشباب، فقد

شدّد برنامج العمل العالمي للشباب على أهميّة "التعليم" ضمن لائحة المجالات ذات الأولويّة ***(الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 1996)***.

ومنذ عام 1990، حصل تقدّم ملحوظ في مؤشرات الوصول إلى التعليم في المنطقة العربية، وذلك نتيجة لاهتمام البلدان بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وبالرغم من ذلك، ما يزال واحداً من كلّ عشرة شباب في المنطقة يعاني من الأميّة التي تجعله عرضة للبطالة والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ونتناول في ما يلي نسبة القرائيّة لدى الشباب في المنطقة العربية، إضافة إلى معدّلات الالتحاق في مختلف مراحل التعليم، ونوعيّة التعليم، والتعليم المهني والتقني، ونلقي الضوء على المعدّلات المرتفعة لبطالة الشباب التي تشير إلى ضعف المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.

**3-1- نسبة القرائيّة لدى الشباب.**

تبيّن إحصاءات اليونسكو الواردة في الجدول رقم 1 بأنّ نسبة القرائيّة (أي نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة) لدى الشباب قد بلغت 87.9% على مستوى المنطقة العربية ككلّ في عام 2009. وتسجّل البلدان الأقلّ نموّاً أدنى نِسَب قرائيّة بين البلدان العربية، ونذكر منها 67.7% في موريتانيا و84.1% في اليمن و85.3% في جزر القمر و85.9% في السودان، كما تصل النسبة إلى 79.5% في المغرب و82.7% في العراق و84.9% في مصر. ويبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين في نسب القرائيّة 0.92 على مستوى المنطقة، أي أنّ نسبة القرائيّة لدى الشابّات تنخفض عنها لدى الشبّان، ويصل هذا المؤشر إلى أدنى قيَمه في اليمن (0.75) والمغرب (0.83).

بمعنى آخر، لا يزال 12.1% من الشباب في المنطقة العربية أميّين، ويبلغ عددهم حوالي 8.4 مليون شابّ أمّي، 2.6 مليون منهم في مصر. وتشكّل الإناث 63.3% من الشباب الأميّين في المنطقة، وترتفع نسبتهنّ إلى 85.8% في اليمن و72.8% في ليبيا.

**جدول رقم 1:**

**نسبة القرائيّة وعدد الأميّين بين الشباب (15–24 سنة) في البلدان العربية، 2005–2009.**

| البلد | السنة المرجعيّة | نسبة القرائيّة | | السكان الأميّين | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ذكور وإناث (%) | مؤشر التكافؤ بين الجنسين* | ذكور وإناث (بالآلاف) | إناث (%) |
| الأردن | 2007 | 98.9 | 1.00 | 13 | 48.8 |
| الإمارات | 2005 | 95.0 | 1.04 | 34 | 24.0 |
| البحرين | 2009 | 100.0 | 1.00 | – | NA |
| تونس | 2008 | 96.8 | 0.98 | 62 | 68.3 |
| الجزائر | 2006 | 91.8 | 0.94 | 609 | 65.0 |
| جزر القمر | 2009 | 85.3 | 0.99 | 20 | 51.4 |
| جيبوتي | ... | ... | ... | ... | ... |
| السعودية | 2009 | 97.6 | 0.98 | 116 | 72.1 |
| السودان | 2009 | 85.9 | 0.93 | 1205 | 60.6 |
| سوريا | 2009 | 94.4 | 0.97 | 257 | 61.8 |
| الصومال | ... | ... | ... | ... | ... |
| العراق | 2009 | 82.7 | 0.95 | 1058 | 55.1 |
| عُمان | 2008 | 97.6 | 1.00 | 14 | 47.2 |
| فلسطين | 2009 | 99.2 | 1.00 | 6 | 48.8 |
| قطر | 2009 | 97.8 | 1.00 | 6 | 21.3 |
| الكويت | 2008 | 98.6 | 1.00 | 6 | 42.7 |
| لبنان | 2007 | 98.7 | 1.01 | 10 | 35.9 |
| ليبيا | 2009 | 99.9 | 1.00 | 2 | 72.8 |
| مصر | 2006 | 84.9 | 0.93 | 2597 | 59.3 |
| المغرب | 2009 | 79.5 | 0.83 | 1319 | 67.7 |
| موريتانيا | 2009 | 67.7 | 0.91 | 214 | 53.7 |
| اليمن | 2009 | 84.1 | 0.75 | 827 | 85.8 |
| **المنطقة العربية** | | **87.9** | **0.92** | **8376** | **63.3** |

**المصدر: اليونسكو، 2011.**

**ملاحظة: تشير اليونسكو إلى كون بيانات القرائيّة للشباب تستند إلى بيانات مستمَدّة من تعدادات السكان الوطنية ومسوح الأسَر وتقديرات معهد اليونسكو للإحصاء اعتماداً على النموذج العالمي لإسقاطات القرائية حسب العمر (GALP).**

*** يشير "مؤشر التكافؤ بين الجنسين" إلى قيمة مؤشر معيّن للفتيات مقسومة على القيمة للفتيان. وبالتالي، عندما تسوي قيمة المؤشر 1 تعني أن لا فارق في المؤشرين بين الفتيات والفتيان فهما متساويان تماماً. بمعنى آخر، إنّ المؤشر الذي يقلّ عن 1 يشير إلى أنّ قيمة المؤشر هي أعلى عند الفتيان منه عند الفتيات، ويكون العكس صحيحاً عندما يزيد مؤشر التكافؤ عن 1. وتنبّه اليونسكو (2003) بأنّ بلوغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين قيمة تتراوح بين 0.97 و1.03 (بعد تدوير الأرقام) يشير إلى تحقيق التكافؤ بينهما، وهو يسمح بحصول بعض الخطأ في القياس ولكن لا ينطوي على حكم بشأن قبول أي مستوى من التفاوت على وجه التحديد.**

**... بيانات غير متوفرة.**

**– القيمة معدومة أو ضئيلة جداً. NA فئة لا تنطبق.**

### 3-2- معدّلات الإلتحاق بالتعليم.

إنطلاقاً من مقاربة دورة الحياة، إنّ معدّلات الالتحاق في التعليم الابتدائي لدى الأطفال اليوم تعطينا فكرة عن نِسَب الأميّة لدى الشباب وأوضاعهم التعليميّة في المستقبل. إنّ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي هو أحد الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ينطوي على "ضمان تمكّن الأطفال، في كلّ مكان، ذكوراً وإناثاً على حدّ سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015". في هذا السياق، حقّقت المنطقة تقدّماً كبيراً في توفير التعليم الابتدائي، وكما هو ظاهر في الرسم البياني رقم 2، فقد ارتفعت نسبة الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الابتدائي في منطقة غرب آسيا من 84% في عام 1999، إلى 89% في عام 2004، ثمّ إلى 92% في عام 2010 ***(الأمم المتحدة، 2012)***.

**شكل (2)**

**نسبة الالتحاق الصافي في مرحلة التعليم الابتدائي* في منطقة غرب آسيا، 1999، 2004 و2010.**

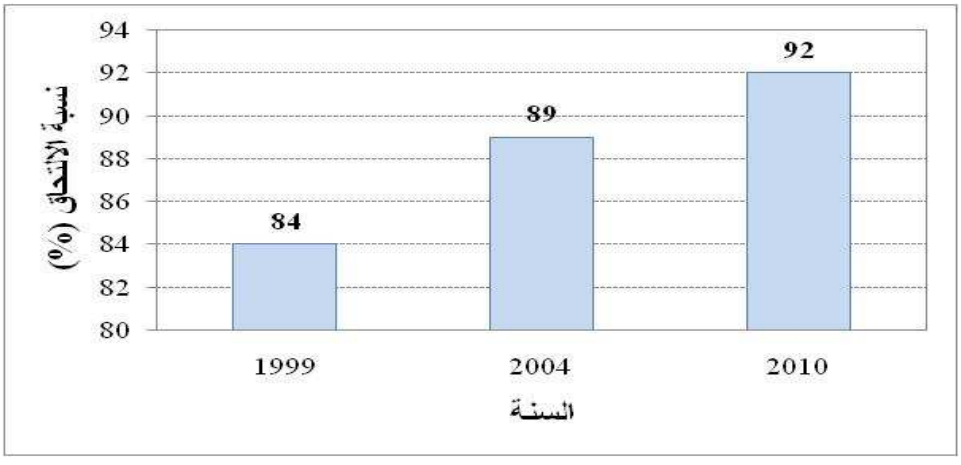


**المصدر: الأمم المتحدة، 2012.**

*** تشير هذه النسبة إلى عدد التلاميذ الذين هم في سن الدراسة لمرحلة التعليم الابتدائي، الملتحقين في المدارس الابتدائية أو الثانوية، كنسبة مئوية من مجموع السكان من هذه الفئة العمرية.**

وبالرغم من هذا التحسّن، تشير إحصاءات منظمة اليونسكو لعام 2009 بأنّه لا يزال هناك في المنطقة العربية على الأقلّ 5.8 مليون طفل ممّن هم في عمر التعليم الابتدائي غير مسجَّلين بالمدارس (علماً بأنّ البيانات لم تكن متوافرة بالنسبة للصومال

وسوريا والسودان وليبيا). وتشكّل الفتيات 58% من هؤلاء الأطفال، فتصل نسبتهنّ إلى 70% في العراق و67% في مصر و63% في جزر القمر و62% في اليمن ***(اليونسكو، 2011)***. وبالفعل، إنّ التحدّيات التي تواجه تحقيق تعميم التعليم الابتدائي كثيرة ومتعدّدة، وبالأخصّ في البلدان العربية الأقلّ نموّاً، ونذكر منها صعوبة الحصول على التمويل اللاّزم، وضعف المهارات الإداريّة في المدارس العامّة، ونقص المدرِّسين المؤهَّلين، ونقص المدرِّسات في المناطق الريفيّة (ممّا يؤدّي إلى انخفاض نِسَب التحاق الفتيات بالتعليم)، إضافة إلى القضايا الأمنيّة في البلدان التي تعاني من النزاعات التي تعرقل عمل المؤسسة التعليمية والتي تؤدّي إلى خوف الأهل من إرسال الأبناء إلى المدرسة.

من ناحية أخرى، لا يزال هناك في المنطقة على الأقلّ 3.5 مليون طفل ممّن هم في عمر المرحلة الأولى من التعليم الثانوي غير مسجّلين في المدارس (علماً بأنّ البيانات لم تكن متوافرة بالنسبة للصومال وجزر القمر والسودان واليمن وتونس وليبيا). وتشكّل الفتيات 61% من هؤلاء الأطفال، فتصل نسبتهنّ إلى 81% في مصر و63% في العراق. وفي ما يتعلّق بالتعليم العالي، لم تسجّل نسبة القيد الإجماليّة تحسّناً ملحوظاً على مستوى المنطقة العربية ككلّ، فقد ارتفعت من 19% في عام 1999 إلى 22% في عام 2009. لكنّ الإحصاءات الوطنيّة تبيّن أنّ بعض البلدان قد أحرَزت بالفعل تقدّماً بارزاً، نذكر منها على سبيل المثال لبنان (حيث ارتفعت هذه النسبة من 33 في عام 1999 إلى 53 في عام 2009) والبحريـــن (من 22% إلى 51%) وفلسطين (من 25% إلى 46%). ***(اليونسكو، 2011)***.

ونظراً للتفاوت بين الجنسين في معدّلات الالتحاق بالتعليم، أدرَجت الأمم المتحدة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتحديد ضمن الهدف الثالث الذي ينصّ على "نشر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، غاية تتمثّل في "القضاء على التفاوت بين الجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، مع حلول عام 2005، وفي جميع مراحل التعليم الأخرى في موعد أقصاه نهاية عام 2015". ويظهر الرسم البياني رقم 3 التحسّن الكبير الذي سجلته منطقة غرب آسيا في الفترة 1999–2010 في مؤشر التكافؤ بين الجنسين من حيث نسبة الالتحاق الإجمالي في

التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وينبغي على البلدان الأقلّ نموّاً بالتحديد مواصلة جهودها من أجل تخطّي العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدّي إلى عدم إلتحاق أو تسرّب الفتيات من التعليم، من أجل بلوغ المساواة التامّة بين الجنسين.

**شكل (3)**

**مؤشر التكافؤ بين الجنسين من حيث نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (نسبة التحاق الفتيات بالمدارس إلى نسبة الفتيان) في منطقة غرب آسيا، 1999 و2010.**

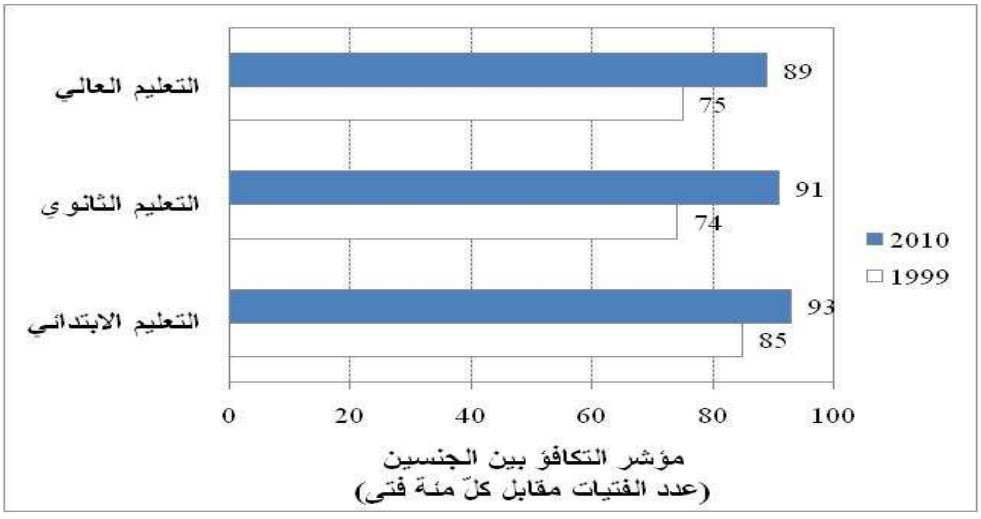


**المصدر: الأمم المتحدة، 2012.**

## 3-3- نوعيّة التعليم.

إنّ التطوّر الملحوظ في البُعد الكمّي للتعليم في المنطقة العربية قابله تطوّر خجول في البُعد النوعي للتعليم. وبالفعل، تتضافر عدّة عوامل لتسهم في انخفاض جودة النظم التعليميّة، ونذكر منها عدم التوافر الكافي للوسائل التعليمية الحديثة، والرواتب المتدنية للمعلّمين وعدم توفر الفرص لتعزيز كفاءاتهم، والافتقار إلى المرافق المناسبة، واكتظاظ الصفوف الدراسية، والمناهج التعليميّة التقليديّة التي لم يجري تطويرها، الخ...

ومن المهمّ في هذا السياق الإشارة إلى المسح الذي نفذته جامعة الدول العربية في عام 2010 لتقييم ما حققته البلدان العربية في إطار الخطة العربية الشاملة للطفولة، علماً بأنّ استبيان المسح قد تمّ استيفاءه من قِبَل 17 دولة عربيّة. وبالنسبة لنوعيّة التعليم، تظهر نتائج المسح. جدول (2).

**جدول (2)**
**عدد الأهداف المتحققة في إطار الخطة العربية الشاملة للطفولة بشأن التطوير النوعي للتعليم حسب الهدف والدولة.**

| | تنمية مهارات التربويّين بما يتلاءم وتطوير المناهج | تطوير النظام التربوي المدرسي وفق احتياجات المجتمع المحلي | تطوير مصادر التعلم التي تتلاءم ونواتج التعلم الجديدة في ظلّ التطوير التربوي | تطوير أساليب التعليم والتقويم بما يتلاءم ونواتج التعلم في المناهج الجديدة | تطوير المناهج التكاملية التي تكفل تطوير مهارات الطلبة | إجمالي الأهداف المتحققة حسب الدولة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **فلسطين** | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | **0** |
| **الأردن** | *غير متوفر* | *غير متوفر* | *غير متوفر* | *غير متوفر* | *غير متوفر* | – |
| **قطر** | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | جزئيا | **4** |
| **عُمان** | لم يتحقق | تحقق | تحقق | تحقق | جزئيا | **3** |
| **اليمن** | تحقق | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | **1** |
| **سوريا** | جزئيا | تحقق | جزئيا | جزئيا | تحقق | **2** |
| **السعودية** | تحقق | جزئيا | جزئيا | تحقق | تحقق | **3** |
| **تونس** | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | **0** |
| **مصر** | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | **0** |
| **الكويت** | جزئيا | جزئيا | تحقق | جزئيا | تحقق | **2** |
| **الجزائر** | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | **5** |
| **ليبيا** | تحقق | تحقق | جزئيا | تحقق | جزئيا | **3** |
| **لبنان** | جزئيا | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | **4** |
| **السودان** | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | **0** |
| **الإمارات** | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | **0** |
| **البحرين** | تحقق | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | **1** |
| **المغرب** | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | **5** |
| **عدد الدول التي حققت الهدف** | **7** | **7** | **6** | **7** | **6** | |

**المصدر: فرح وعبد المنعم، 2010.**

ومن أبرز ما يبيّنه هذا الجدول، نذكر ما يلي:

- تمكّنت 7 دول عربيّة (من أصل 17 دولة أجابت على استبيان المسح) من تنمية مهارات التربويّين بما يتلاءم مع تطوير المناهج الدراسيّة.
- قامت 7 دول بتطوير النظام التربوي المدرسي وفق احتياجات المجتمع المحلي.
- قامت 6 دول بتطوير مصادر التعلم التي تتلاءم ونواتِج التعلم الجديدة في ظلّ التطوير التربوي.
- تمكّنت 7 دول من تطوير أساليب التعليم والتقويم بما يتلاءم ونواتج التعلم في المناهج الجديدة.
- طوّرت 6 دول المناهج التكامليّة التي تكفل تطوير مهارات الطلبة.

وبيّنت النتائج بأنّ الجزائر والمغرب وقطر ولبنان هي البلدان التي حققت أكبر تقدّم في تحسين نوعيّة التعليم فيها.

### 3-4- التعليم المهني والتقني

تختلف برامج التعليم المهني والتقني من حيث المحتوى والمدّة المطلوبة لإتمامها، ولكنّ الهدف الأساسي لهذه البرامج هو إعداد مهارات وظيفية ذات صلة بالمهن، أي مهارات مطلوبة من قبل أرباب العمل ومفيدة للبدء بعمل حرّ. ويظهر الجدول رقم 3 نتائج المسح الذي نفذته جامعة الدول العربية في عام 2010، بهدف تقييم ما حققته البلدان العربية في إطار الخطة العربية الشاملة للطفولة، حول التعليم المهني والتقني. ونلاحظ بأنّ 6 دول (عُمان، سوريا، السعودية، الجزائر، الإمارات، المغرب)، من أصل 17 دولة أجابت على المسح، قد توسّعت في إنشاء المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني وعملت على تطوير برامجها وربطها باحتياجات سوق العمل. وقد شجّعت كلّ من الأردن وسوريا والسعودية والجزائر والإمارات والمغرب المدارس المهنية على العمل المنتج، ونجحت 7 دول من تمكين المتسرّبين من امتلاك مهارات التعلم والمهارات المهنية. إضافة إلى ذلك، فقد عزّزت 6 دول برامج التعليم غير النظامي وقامت بتطوير نوعيتها وترسيخ مبدأ التعلم الذاتي من أجل تمكين الدارسين من متابعة التعليم والتدريب ***(فرح وعبد المنعم، 2010)***.

## جدول (3)
## عدد الأهداف المتحققة في إطار الخطة العربية الشاملة للطفولة بشأن التعليم المهني والتقني حسب الهدف والدولة.

| | التوسع في إنشاء المدارس المهنية، ومراكز التدريب المهني، وتطوير برامجها، وربطها بحاجات السوق | زيادة معدلات التحاق الطلبة بما فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة الجسدية والنفسية | تشجيع المدارس المهنية على العمل المنتج | تمكين المتسربين من امتلاك مهارات التعلم والمهارات المهنية | تعزيز برامج التعليم غير النظامي، وتطوير نوعيتها، وترسيخ مبدأ التعلم الذاتي؛ لتمكين الدارسين من متابعة التعليم والتدريب | إيجاد حوافز للقطاع الخاص تشجع على الاستثمار في التعليم المهني | تشجيع الطلبة وأولياء الأمور للالتحاق في التعليم المهني | إجمالي الأهداف المتحققة حسب الدولة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| فلسطين | *غير متوفر* | *غير متوفر* | *غير متوفر* | *غير متوفر* | جزئيا | جزئيا | *غير متوفر* | 0 |
| الأردن | *غير متوفر* | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | جزئيا | جزئيا | 4 |
| قطر | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | 0 |
| عُمان | تحقق | جزئيا | جزئيا | جزئيا | تحقق | تحقق | جزئيا | 3 |
| اليمن | جزئيا | جزئيا | لم يتحقق | جزئيا | جزئيا | لم يتحقق | جزئيا | 0 |
| سوريا | تحقق | جزئيا | تحقق | جزئيا | جزئيا | تحقق | تحقق | 4 |
| السعودية | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | 7 |
| تونس | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | 0 |
| مصر | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | 0 |
| الكويت | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | تحقق | تحقق | 2 |
| الجزائر | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | 7 |
| ليبيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | لم يتحقق | جزئيا | جزئيا | 0 |
| لبنان | جزئيا | جزئيا | جزئيا | تحقق | جزئيا | جزئيا | جزئيا | 1 |
| السودان | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | جزئيا | 0 |
| الإمارات | تحقق | جزئيا | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | 6 |
| البحرين | جزئيا | جزئيا | جزئيا | تحقق | جزئيا | لم يتحقق | جزئيا | 1 |
| المغرب | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | تحقق | 7 |
| عدد الدول التي حققت الهدف | 6 | 4 | 6 | 7 | 6 | 7 | 6 | |

المصدر: فرح وعبد المنعم، 2010.

**3-5- بطالة الشباب.**

في الوقت الذي تتزايد فيه احتجاجات الشعوب في عدّة دول عربية منددّةً بأوضاعها الاقتصادية الخانِقة من فقر وبطالة وبؤس وتهميش ومرض، قرَعت منظمة العمل الدوليّة جرس الإنذار بسبب بلوغ بطالة شباب العالم أرقاماً قياسيّة غير مسبوقة، زادت من حدّتها الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة ***(ILO, 2011)***. ومن سوء الطالع، يأتي هذا الإنذار في التقرير السنوي للمنظمة مع بداية السنة الدولية للشباب التي كان من المفترَض أن يحتفلوا فيها بتحقيق إنجازات ينعمون بها حسب ما جاء في معاهدات إلتزم بها العالم نحوهم. ولكن، وبعكس ما كان يرمي إليه هذا الإفتراض التفاؤلي، أظهر التقرير مؤشرات عن حالة إحتقان خانقة أصابت الشباب حول العالم بسبب النقص الكبير في فرص العمل المأمونة ذات الأجور المتكافئة والعادلة.

وكما ورد في تقرير منظمة العمل الدولية حول اتجاهات الاستخدام العالمي للشباب ***(ILO, 2010)*** وتقرير حالة سكان العالم 2011 ***(صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2011)***، فإنّ 81 مليوناً من الشباب ضمن الفئة العمرية 15-24 سنة على الصعيد العالمي، أي نسبة 13% من هذه الفئة، كانوا عاطلين عن العمل في عام 2009، وذلك بعد أن كانت هذه النسبة 11.9% في عام 2007. وقد سجّلت بطالة الشباب ضعف معدّل الزيادة الذي سجّلته بطالة الكبار خلال الفترة 2008-2009، أي 1% للشباب مقابل 0.5% للكبار. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ نسبة بطالة الشابّات (13.2%) كانت أعلى من نسبة بطالة الشبّان (12.9%) في عام 2009.

أمّا في المنطقة العربية، فقد كانت الحالة أكثر قساوة ومخيِّبة لآمال الشباب الذين كانوا يطمحون إلى إعادة تشكيل نطاق ومحتوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة والوفاء بإلتزام الحكومات للتعهّدات المتعلقة بالشباب في أجندات التنمية الدولية والإقليمية. إنّ هذا التضارب بين آمال الشباب في الحياة من جهة، وواقعهم المرير من جهة أخرى، قد ساهم في نشوء حركات الاحتجاج

السياسية والاجتماعية التي قادها الشباب في مختلف الأصقاع وفي الشوارع والميادين العامّة مطالبين بالحصول على "فرص العمل والحرية والعدالة" ضمن إطار فرض مشروعية التغيير السياسي في أرض الواقع وتحت شعار ما يُعرَف بـــ"الربيع العربي".

إنّ مؤشرات بطالة الشباب العربي تشير إلى عجز السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول المنطقة عن الانسجام مع احتياجات شعوبها ومع تحريك مواردها الكامنة لإحداث التغيير نحو التنمية الشاملة واستدامتها. وفي هذا الصدد، أشارت منظمة العمل الدولية في تقريرها المذكور أعلاه إلى أنّ معدّل بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط قد بلغ 23.4% في عام 2009 ***(ILO, 2010)***. بمعنى آخر، إنّ واحداً من كلّ أربعة شباب في المنطقة هو شاب عاطل عن العمل.

ويمكن تحديد الخصائص التالية لبطالة الشباب في المنطقة العربية:

**أولاً:** إنّ العاطلين عن العمل يتركّزون بشكل أساسي ضمن شريحة خرّيجي المرحلة الثانوية والجامعية. وتمثل العلاقة السلبيّة بين معدّلات بطالة الشباب ومستويات تعليمهم ظاهرة خطيرة في العالم العربي، وهي بارزة بدرجات متقاربة في الدول العربية، غنيّها وفقيرها. وبلا شكّ، تعكس هذه الظاهرة حقيقة عدم المواءمة (mismatch) بين مخرَجات التعليم واحتياجات سوق العمل في هذه البلدان. في تونس مثلاً، قدِّرت نسبة البطالة في عام 2007 بحوالي 40% أو أكثر بين الحاصلين على التعليم العالي، مقابل 25% بين الحاصلين على التعليم الابتدائي. من ناحية أخرى، بلغ معدل البطالة في الأردن حوالي 30% بين خرّيجي المدارس الثانوية، و15% بين خرّيجي الجامعات، في مقابل 8% بين الحاصلين على تعليم ابتدائي فقط ***(الأمم المتحدة، الإسكوا، 2009–ب)***. وينطبق ذلك أيضاً على الدول البترولية الغنية، فعلى سبيل المثال، إنّ حوالي 66.4% من الشباب القطريّين العاطلين عن العمل في عام 2011 كانوا من خرّيجي المدارس الثانوية (44%) أو

من خرّيجي الجامعات (22.4%)، بينما 18.3% منهم قد نالوا شهادات تخرّج من المدارس الإعداديّة و15% من المدارس الابتدائية فما دون ***(الأمانة العامة للتخطيط التنموي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012)***.

**ثانياً:** إنّ معدّلات بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط تبلغ حوالي أربعة أضعاف معدّلات بطالة الكبار (3.8%)، وذلك وفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية لعام 2009 ***(ILO, 2010)***. ويدلّ هذا المؤشر على استمرار ضعف استجابة اقتصاديات المنطقة لتوفير فرص العمل للشباب وبالذات الباحثين منهم عن العمل لأوّل مرة، وذلك إمّا لسبب عدم وجود فرص وظيفية كافية عند الطلب أو أنّ الفرص متوفرة ولكنها لا تتناسب مع مؤهلات الشباب طالبي التوظيف. وفي كلا الحالتَيْن، تشير هذه الظاهرة إلى أنّ هناك هدراً جسيماً في الطاقة الإنتاجية للشباب، وتشكّل خطراً على رأس المال البشري المستقبلي لتنمية تلك الشعوب واستدامتها.

**ثالثاً:** إنّ الشابّات يواجِهْن صعوبة أكثر من الشبّان في الالتحاق بسوق العمل. وتبيّن المؤشرات المتوفرة بأنّ فجوة النوع الاجتماعي تظلّ شاسعة عند تحليل بيانات العمالة والبطالة لشباب منطقة الشرق الأوسط، بحيث كان معدّل البطالة بين الشابّات 30.9% في عام 2009 مقابل 20.4% لدى الشبّان ***(ILO, 2010)***. وتتّسع هذه الفجوة حسب الظروف الاستثنائية والأزمات الاقتصادية والسياسية التي تمرّ بها المنطقة، لأن وفق مشاهدات الباحثين، فإن حدّة الأزمات تعصف بالمكتسبات التي تنالها المرأة بشكلٍ خاص، وتغلق أمامها الأبواب القليلة التي كانت مفتوحة قبل حدوثها. وحتى في ظلّ أفضل الظروف، تواجه الشابّات عموماً صعوبات أكثر من تلك التي يواجهها الشبّان في البحث عن العمل. وفي حالة حصولهنّ على فرص العمل، فغالباً ما يكون عملاً بأجر أقلّ وفي قطاع اقتصادي غير رسمي لا يقدّم لهنّ أيّ أمن وظيفي أو مزايا اجتماعية ***(Farah, 2011)***.

**رابعاً:** إنّ بطالة الشباب في المنطقة، بحجمها وانعكاساتها، لا يمكن النظر إليها بمعزل عن المشهد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي المتبدّل بوتائر

سريعة. فعلى سبيل المثال، إنّ التغيّر من نظم الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاديات العولمة والمعرفة قد نتج عنه تحوّل بنيَوي في الطلب على القوى العاملة ذات المهارات العالية في تقنيّات وتكنولوجيا المعلومات والعلوم التطبيقية الحديثة، الأمر الذي ساهم في تقليل قابليّة توظيف الشباب ممّن يفتقرون لهذه المهارات. وفي بلدان الخليج بشكلٍ خاص، ساهمت هذه الظاهرة في صعوبة إعطاء الشباب المواطنين فرص توظيف متساوية مع العاملين الوافدين الآسيويين والأوروبيين الذين يمتلكون هذه المهارات. وتتفاقم الأوضاع أكثر حينما نشهد ولوج وهيمنة القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي كان له الأثر السلبي في خلق فرص العمل بالنسبة للشباب الذين تتضاءل عندهم تخصّصات اقتصاد المعرفة والمهارات الفنيّة النادرة، وبالذات الشابّات.

**خامساً:** بالرغم من أنّ العالم العربي استطاع أن يحافظ على معدّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة تقارب 5% سنوياً على مدى العقد الأوّل من هذا القرن – وهو بلا شكّ أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2.5%– إلاّ أنّ كلاً من معدّل النشاط الاقتصادي المنخفض لدى الشباب (حوالي 35%، بالمقارنة مع المعدّل العالمي البالغ 52%) ومعدّل بطالة الشباب الطاعِن في العلوّ مؤخراً، يشيران إلى ظاهرة النموّ الاقتصادي المصحوب بالانكماش في دائرة العمالة وبالتوسّع في دائرة البطالة. ( ***International Finance Corporation IFC (World Bank Group), in collaboration with the Islamic Development Bank, 2011***) وعلاوة على ذلك، فإنّ التزايد غير المسبوق لعدد الشباب في العالم العربي سوف يضفي ضغوطاً كثيفة على سوق العمل على مدى الأعوام المقبلة وسوف يترك معاناة متراكمة على حياة الشباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وممّا سبق، فإنّ التصدّي لتحدّيات البطالة بين الشباب العربي يتطلّب تركيزاً مزدوجاً على توفير فرص العمل، بما في ذلك العمل الحرّ، إضافة إلى ضمان تمتّع الشباب بالمهارات المناسبة للوظائف التي يتمّ توفيرها. ومن أجل أن يكون هذا التركيز استراتيجياً، عليه أن يتمّ في إطار سياسات وطنية متكاملة ذات حساسيّة

عالية تجاه قضايا الشباب الكلية وترابطها واتساقها مع القيَم الثقافية والاجتماعية والمعايير الدولية والدروس المتراكمة.

## IV- الشباب العربي والحماية والرعاية الصحّية.

تعرّف منظمة الصحة العالمية "الصحّة" على أنّها حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، وليست مجرّد انعدام المرض أو العجز ***(WHO, 1948)***. بمعنى آخر، لا بدّ من توسيع مفهوم الصحّة ليعكس نطاق ومضمون حالة كاملة من الرفاهة البدنية والعقليّة والاجتماعية للإنسان، متجاوزاً بذلك المفهوم الضيّق والمقيَّد بشرط سلامة الإنسان من المرض والعجز. وتدخل في إطار هذا التعريف كافّة محدّدات الصحة العامّة والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية للفرد عبر دورة حياته.

وإلى وقت زمني ليس ببعيد، كان التعامل الرسمي مع صحّة الشباب قائماً على فرضيّة أنّ حالتهم الصحيّة مرضيَة أكثر من حالات غيرهم من الشرائح السكانية وأنّ الشباب هم أقلّ معاناة من المشاكل الصحيّة بشكل عام. وقد بنِيَت هذه الفرضيّة على دراسات مقارنة لمعدّلات الوفيات حسب الفئات العمريّة المختلفة للسكّان في مجتمعات متباينة، فقد أظهرت هذه الدراسات بأنّ معدّلات الوفيات لدى الشباب منخفضة بشكلٍ عام مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى. ومع التيقن بصحّة الوقائع والمؤشرات التي قامت عليها هذه الفرضيّة، إلاّ أنّ قرائن الأحوال المستجدّة للشباب بدأت أكثر من أيّ وقت مضى في دفعهم نحو مخاطر صحيّة جسمية لا تختلف في حدّتها ونواتِجها عن تلك التي تواجه الشرائح العمريّة الأخرى. وفي هذا الإطار، بدأت أدبيّات الصحّة العامّة والعلوم الإنسانيّة تركّز على ما يُعرَف بالسلوكيّات العالية المخاطر (high risk behaviors) ومضاعفات أسلوب العيش المعاصِر (complications of modern lifestyle).

وعلى مستوى العالم، أكّدت منظمة الصحة العالمية بأنّ معظم الشباب ينعَمون بصحة جيّدة، إلاّ أنّ كلّ عام يشهد وفاة أكثر من 2.6 مليون شاب (من الفئة العمرية

10–24 سنة) لأسباب مختلفة وأكثرها أسباب يمكن توقيها، كما أنّه هناك أعداد كبيرة من الشباب الذين يعانون من أمراض تعرقل قدرتهم على النموّ والنماء بالشكل الكامل، علماً بأنّ مرحلة المراهقة/الشباب هي مرحلة انتقاليّة تشهد تطوّرات بدنيّة وعقليّة واجتماعيّة مهمّة للغاية. إضافة إلى ذلك، لا يزال عدد كبير من الشباب ينتهجون سلوكيّات لا تعرّض أحوالهم الصحية للخطر في الوقت الراهن فحسب، بل أيضاً في السنوات المقبلة. وبالفعل، "هناك علاقة بين نحو ثلثَيْ الوفيات المبكّرة وثلث إجمالي عبء المرض الذي ينوء به البالغون وبين أمراض أو سلوكيّات بدأت في مرحلة الشباب، بما في ذلك تعاطي التبغ أو نقص النشاط البدني أو ممارسة الجنس دون الاحتماء أو التعرّض للعنف" ***(منظمة الصحة العالمية، 2011)***.

وبالنسبة للمنطقة العربية، نتناول في ما يلي بعض القضايا الرئيسيّة المتعلقة بالحماية والرعاية الصحية للشباب، وهي العمر عند الزواج الأوّل، ومخاطر الحمل والولادة، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، ونمط الحياة غير الصحّي (التغذية غير السليمة والتدخين وتعاطي الكحول وعدم ممارسة الرياضة بانتظام)، إضافة إلى الصحة النفسية والتعرّض للإصابات والعنف.

### 4–1– العمر عند الزواج الأوّل.

تشهد البلدان العربية ارتفاعاً في العمر عند الزواج الأوّل، بحيث بدأت تقلّ نسبة الشباب المتزوّجين، ذكوراً وإناثاً، في الفئات العمرية المبكرة للإنجاب. وعلى سبيل المثال، ارتفع العمر عند الزواج الأوّل في لبنان من 23.2 سنة للإناث و28.5 سنة للذكور في عام 1970 إلى 27.4 سنة للإناث و31.4 سنة للذكور في عام 2004. وفي تونس، ارتفع هذا العمر من 22.6 سنة للإناث و27.1 سنة للذكور في عام 1975 إلى 26.6 سنة للإناث و30.3 سنة للذكور في عام 1994 ***(United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2009)***. من ناحية أخرى، أظهرت بيانات تعداد دولة قطر لعام 2010 أنّ قسماً ضئيلاً فقط من الشباب (أقلّ من 1% من الذكور و4% من الإناث) يتزوّج

في الفئة العمرية 15–19 سنة، مقارنة مع 59% من الذكور و64% من الإناث في الفئة العمرية 25–29 سنة ***(الأمانة العامة للتخطيط التنموي في دولة قطر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012)***. ولا يُخفى أنّ لهذا التغيير العمري للزواج تبعات ديموغرافيّة وصحيّة تتلخّص إجمالاً في قصر الفترات الفاصِلة بين الولادات وحصول بعض الولادات بعد تخطّي المرأة لعمر الأمومة الآمنة، ممّا يؤدّي إلى تعرّض الأمّهات والأطفال لمخاطر صحيّة متعدّدة.

وبشكلٍ عام، تكمن ثلاث أسباب رئيسية وراء ارتفاع العمر عند الزواج الأوّل وزيادة نسبة العزوبية، وهي كما يلي:

(1) المَيْل إلى متابعة التعليم وتأخير الزواج لبعد إنهاء مرحلة التعليم الجامعي.
(2) عدم القدرة على تحمّل تكاليف الزواج (بما فيها تكاليف حفل الزفاف وتكاليف تأمين المنزل ومصاريف الأسرة الجديدة) في ظلّ الأوضاع الاقتصادية الصعبة للشباب ومعدّلات بطالتهم المرتفعة.
(3) عوامل ثقافية تتجلّى في تغيّر المفاهيم المرتبطة بالزواج في أذهاب الشباب، فهم الآن أكثر إصراراً على حريّة اختيار الزوج/ـــة، كما أنّ مفاهيم العَيْب الاجتماعي قد تبدّلت نسبيّاً وضَعُف تأثير الأهل / الجماعة على قرار الزواج. وفي دراسة حول الواقع اللبناني، يتطرّق فردريك معتوق (2002) إلى "قولبة الذهنيّات عند الشباب اللبناني الذي لم يعد يجد في الزواج هدفاً أساسياً لحياته"، كما أنّ "الأهل والجماعة لا يزالون يشجعون على عقد الزواج، لكنّ تأثيرهم وهَن وحججهم قد أضحت ضعيفة". وبالتالي، يميل الشباب "لوضع الزواج على الرفّ، إلى حين توفر شروطه الأنسب والأفضل، ففي العجلة الندامة وفي التأني السلامة اليوم عندنا".

وبالنسبة للشابّات بشكلٍ خاص، من المحتمَل أن يؤدّي تأخير الزواج لحين إنهاء الدراسة الجامعيّة المتقدّمة إلى وقوعهنّ في "فخّ العزوبيّة" (celibacy trap)، وبالتحديـــد بعد عمـــر الثلاثين عاماً حيـــن تنخفض نسبـــة تواجـــد الأزواج

(Mate Availability Ratios) بالنسبة للنساء[††]. ففي لبنان على سبيل المثال يصل عدد الرجال إلى أقلّ من .7 رجلاً لكلّ 100 امرأة في الفئة العمرية 25–29 سنة، ويعود ذلك بشكلٍ خاص إلى هجرة الرجال إلى الخارج للدراسة والعمل ***(The Daily Star, 2000 ; Saxena and Kulczycki, 1998)***.

وفي مقابل هذا الارتفاع في العمر عند الزواج الأوّل في المنطقة العربية، تستمرّ ظاهرة الزواج المبكر، ونلاحظ في بعض الأحيان زيادة مضطردة في الأعداد المطلقة للشباب الذين يباشرون حياتهم الزواجية في أعمار جدّ مبكرة، إمّا لأسباب ذاتية أو لأسباب غير ذاتية كإرغام الآباء لهم بالزواج والتخلّي عن مواصلة التعليم. ونذكر على سبيل المثال حال اليمن حيث تتزوّج 52 في المائة من الإناث قبل بلوغهنّ عمر الـ18 عاماً و14 في المائة منهنّ قبل بلوغهنّ عمر الـ15 عاماً ***(UNICEF, 2006; Human Rights Watch, 2011)***. إنّ هذا النمط من الزواج، الذي يُشار إليه في الإعلانات الدولية بـ"زواج الأطفال" (Child marriage)، ينعكس سلباً على جهود البلدان من أجل القضاء على الفقر وتعميم التعليم الأساسي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحسين صحة الأم والطفل. إضافة إلى ذلك، إنّ إرغام الصغار على الزواج، وبالذات الفتيات، لأيّ سبب من الأسباب، يعدّ انتهاكاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

ويؤثر الواقع الاجتماعي والثقافي في المنطقة العربية على حقّ الاختيار المستقلّ للزوج وفق معايير التفاهم المتبادَل، فالعديد من الزيجات هي زيجات مدبَّرة من قِبَل الأهل. إنّ السِمات التقليديّة للزواج – رغم بروز تغيّرات جارية – تدفع نحو زواج الأقارب (consanguineous marriages)، وهو زواج تتراوح نسبة حدوثه بين 18% في لبنان و56% في السودان، وما بين هذَيْن المستويَيْن هناك سبعة من دول المنطقة تشير بياناتها إلى أنّ نسبة 30% على الأقلّ من النساء في الفئة العمرية 15–49 سنة واللواتي سبق لهنّ الزواج قد تمّ زواجهنّ من أبناء

**[††] تمثل نسبة تواجد الأزواج عدد الرجال العازبين مقابل كلّ 100 من النساء العازبات في فئة عمرية معيّنة. فإن افترضنا بأنّ المرأة تتزوّج برجل يكبرها بمعدّل خمس سنوات، تُحسَب نسبة تواجد الأزواج للنساء 20–24 سنة كالتالي: (عدد النساء العازبات في عمر 20–24 سنة / عدد الرجل العازبين في عمر 25–29 سنة).**

عمومتهنّ من الدرجة الأولى ***(UNDP, 2006)***. ومن أهم المشكلات التي يفرزها نمط زواج الأقارب، نذكر زيادة احتمال حدوث الأمراض الوراثية عند الأطفال، إضافة إلى كون إرغام الشاب/ـــة على الزواج المدبَّر هو انتهاك لحقوقه/ـــها الإنسانية الأساسية وقد يساهم في ضعف بنية الأسرة واستدامة تماسكها. وبالفعل، تشير البحوث الحديثة إلى وجود علاقة قوية بين تدخل الأهل وتشدّدهم في اختيار الزوج وارتفاع معدّلات الطلاق، وبالذات في السنوات الأولى من الزواج.

**4-2- مخاطر الحمل والولادة**

في المنطقة العربية، تجود عدّة مخاطر تتعلق بالحمل والولادة، فبعض المراهقات ممّن تزوّجن في سن مبكرة يعانين من مخاطر الحمل والولادة في أعمار مبكرة، وبعض النساء ممّن تزوّجن في سن متأخرة يعانين من مخاطر الحمل والولادة في سن متأخرة، كما نلاحظ قصر الفترات الفاصلة بين الولادات المتتالية.

إنّ الحمل والولادة في أثناء فترة المراهقة بشكلٍ خاص له انعكاسات سلبيّة على صحّة الأم والطفل على حدّ سواء. وفي الواقع، كلّما كان عمر المراهقة منخفضاً أثناء الحمل، كلّما زاد احتمال الإجهاض التلقائي وخسارة الجنين إضافة إلى احتمال تعقيدات الحمل ووفاة الأمّ. وعلى مستوى العالم، تعيش نحو 16 مليون فتاة في عمر 15-19 سنة تجربة الولادة كلّ عام، أي ما يقارب 11 في المائة من مجموع الولادات في العالم، علماً بأنّ الغالبية العظمى لولادات المراهقات تحدث في البلدان النامية ***(منظمة الصحة العالمية، 2011)***.

أمّا في المنطقة العربية، فيصل معدل المواليد بين المراهقات في الفئة العمرية 15-19 سنة إلى حوالي 45 مولوداً لكلّ 1000 امرأة في الفترة 1996-2008. وهذا المعدّل هو أعلى من معدّلات كلّ من آسيا والمحيط الهادئ (34) وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (31)، ولكنّه أقلّ من أفريقيا جنوب الصحراء (122) وأمريكا اللاتينيّة والكاريبي (74). وعلى سبيل المثال، يبلغ هذا المعدّل 123 مولوداً لكلّ 1000 امرأة في سن 15-19 سنة في الصومال و80 في اليمن و72

في السودان. وفي مقابل ذلك، إنّ معدّل شيوع وسائل منع الحمل (باستخدام أيّ وسيلة) بين النساء في عمر 15–49 سنة في المنطقة العربية قد بلغ 47% في الفترة 1990–2010، وهو من أقلّ المعدّلات المدوَّنة عالمياً باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء (25%)، كما أنّ النسبة المئوية للاحتياجات غير الملبّاة لتنظيم الأسرة بين النساء قد وصلت إلى 21% في الفترة 1992–2009، وهي من بين الأعلى عالمياً باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء (26%). ***(صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2011)***.

## 4-3- فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز

على مستوى العالم، تشير منظمة الصحة العالمية إلى وجود 5.7 مليون من الشباب المتعايشين مع الإيدز والعدوى بفيروسه. وفي عام 2009، تمّ تسجيل 40 في المائة من الإصابات الجديدة بفيروس الإيدز بين الشباب في عمر 15 إلى 24 سنة، ولا يمرّ يوم واحد إلاّ ويشهد إصابة 2.400 شاب بهذا الفيروس. وبالفعل، لا يملك سوى 36% من الشبّان و24% من الشابّات المعرفة الشاملة والصحيحة التي يحتاجونها لحماية أنفسهم من فيروس الإيدز ***(منظمة الصحة العالمية، 2011)***.

وعلى الرغم من أنّ انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز لا يزال منخفضاً نسبياً في الدول العربية، إلاّ أنّه يُعتبَر من أكثر الأمور إحباطاً للسياسات الوطنية في المنطقة، ذلك أنّ مخاطر الإصابة به في ازدياد، وخاصّة بين الشباب والمراهقين، في الوقت الذي تشهد دول العالم، غنيّها وفقيرها، تحسّناً ملحوظاً في قدراتها على التحكّم في انتشار الوباء وفي عكس اتجاهه التصاعدي. وفي عام 2002، بلغ العدد الإجمالي للأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة العربية نحو 550.000 (من البالغين والأطفال)، من بينهم قرابة 83.000 إصابة جديدة حدثت في تلك السنة وحدها. وفي عام 2006، كان حوالي 68.000 من السكان قد تعرّضوا لإصابات جديدة بالفيروس، توفي منهم 36.000، معظمهم من الكبار والشباب. وتتحمل فئة النساء والشباب عبء الإصابة بهذا المرض بالدرجة الرئيسية. ***(فرح وأبو نوار، 2007)***.

إنّ قسماً كبيراً من السكان في المنطقة العربية، وخصوصاً فئة الشباب والمراهقين، لديهم معرفة غير كافية أو خاطئة حول طرق الإصابة بالعدوى ووسائل الوقاية منها. وكما تشير المعلومات المتوفرة، فإنّ النسبة المئوية للشباب (15–24 سنة) الذين لديهم معرفة صحيحة وشاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية / الايدز هي 18% بين الشبّان و7% بين الشابّات في عام 2008، وهذه النِسَب هي أقلّ النسب المُسجَّلة في مناطق العالم المختلفة ***(صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2011).***

وبناءً على المؤشرات المتوفرة، فإنّ المنطقة العربيّة تتّسم بوجود عدد من العوامل المعيقة التي تمثل تحدّياً لالتزام الحكومات بإيقاف أو العمل على انحسار الفيروس والداء. ومن أبرز هذه العوامل غياب أنظمة المراقبة الوطنية الفاعلة، ونقص خدمات الفحص والمشورة الطوعية، والأعراف الاجتماعية والثقافية التي تعوق الاعتراف بوجود سلوكيات جنسية خطرة، وتفاقم مفهوم وصمة العار والمفاهيم الخاطئة عن انتشار الإصابة بالعدوى وطرق الوقاية، وتأخر تقديم الرعاية والدعم للأفراد المصابين، وتعدّدية الفئات المستهدفة بالفيروس والأمراض المنقولة جنسياً (بما في ذلك فئات الشباب/المراهقين والمهاجرين واللاجئين والمشتغلين بالجنس ومتعاطي المخدرات عن طريق الوريد)، وشيوع الفقر وازدياد معدلات البطالة.

**4–4– نمط الحياة غير الصحّي.**

يكون نمط الحياة غير صحيّاً عندما ينطوي على سلوكيّات عالية المخاطر الصحيّة مثل التغذية غير السليمة، والتدخين، وتعاطي الكحول، وعدم ممارسة الرياضة بانتظام. ونتيجة لهذا النمط من الحياة، لم يَعُد شباب اليوم ينعَمون بالحماية من الإصابة بالأمراض المزمِنة التي كانت مصنَّفة ضمن المخاطر الصحية التي يعاني منها الكبار في الدول المتقدمة على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق، بيّنت البحوث الميدانية حول صحة الشباب في المنطقة العربية، وبالذات في بلدان الخليج العربي، وجود علاقة قويّة بين الوزن الزائد

والبدانة (الناشئان عن الأكل الزائد والنقص في التمارين الرياضيّة) والإصابة بالأمراض المزمنة غير المعدية مثل السكّري وأمراض القلب والشرايين. وبالفعل، يعاني العديد من الشباب في المنطقة من التغذية غير السليمة من ناحية انخفاض كميّة الفواكه والخضار الطازجة المستهلكة إلى أقلّ من خمس حصَص يوميّاً وارتفاع استهلاك السعرات الحراريّة في الوجبات السريعة خارج المنزل. في المقابل، تنخفض نسبة الشباب الذين يمارسون الرياضة بانتظام، فهي مثلاً تقتصر على 33 في المائة فقط من الشباب في سوريا بحسب مسح التمكين والمشاركة المجتمعية للشباب عام 2007 ***(الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2007)***. أيضاً، بيّن المسح الوطني للفتوة والشباب في العراق عام 2009 بأنّ حوالي 14% من الشباب فقط يرتادون المنتديات والأندية الرياضية و33% منهم يحبّون ممارسة الرياضة من ضمن الأنشطة، ***(وزارة الشباب والرياضة والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق، وزارة الشباب والرياضة في إقليم كردستان وهيئة إحصاء إقليم كردستان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمشروع العربي لصحة الأسرة في جامعة الدول العربية، 2009)***.

ويبيّن الرسم البياني رقم 4 نسبة الشباب الذين يدخنون حالياً (السجائر وغيرها) في بلدان عربية مختارة في الفترة 2002–2008، ونلاحظ ارتفاع نسبة التدخين لدى الشبّان مقارنة بالشابّات في كافة البلدان، علماً بأنّ أعلى نسبة تدخين قد تمّ تسجيلها في لبنان (وفق بيانات 2005) حيث وصلت نسبة المدخّنين إلى 65.8% بين الشبّان و54.1% بين الشابّات، كما نلاحظ ارتفاع نسبة التدخين في كلّ من سوريا والضفة الغربية والأردن. ويجب التنبيه إلى كون هذه البيانات تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع التدخين، بما فيها السجائر والنرجيلة. أمّا إذا أعدنا احتساب النسب لتقتصر على تدخين السجائر، فسوف تنخفض النسبة بشكلٍ كبير في لبنان على سبيل المثال فتبلغ 11.8% بين الشبّان و5.6% بين الشابّات. ***(WHO, 2009)***.

**شكل (4)**
**نسبة الشبّان والشابّات الذين يدخّنون حاليّاً (السجائر وغيرها) في الفترة 2002–2008.**

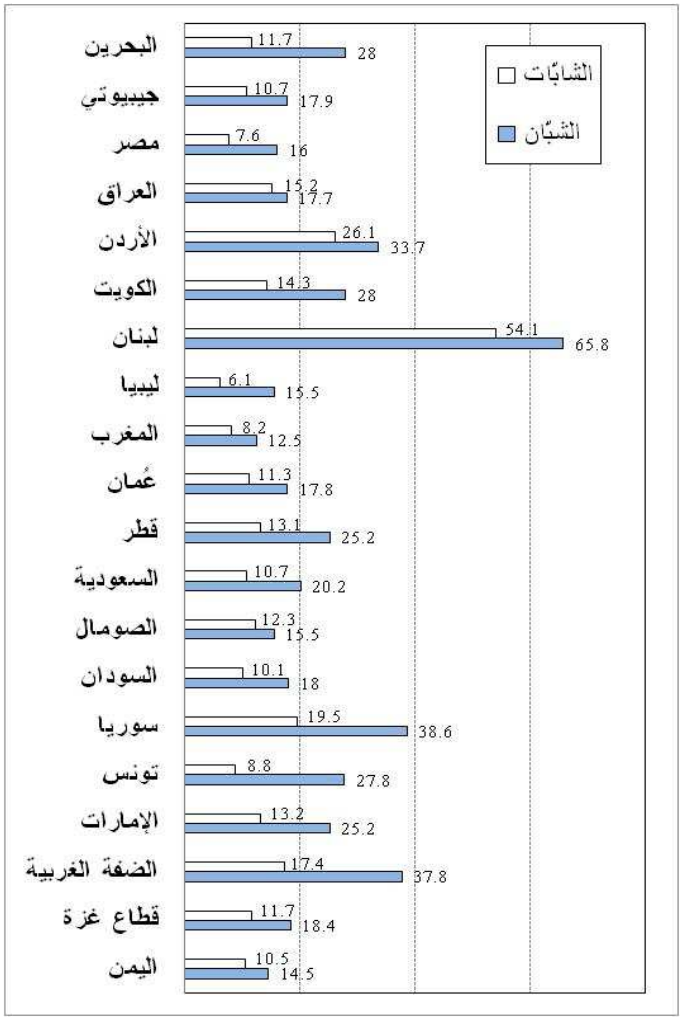


**المصدر: WHO, 2009**

إضافة إلى التدخين، نلاحظ ازدياد ظاهرة تعاطي الكحول على نحو ضارّ بين الشباب في المنطقة العربية، وهي ظاهرة تتسبّب في فقدان الشاب لقدرته على ضبط النفس وازدياد وقوع الإصابات (وبالتحديد الإصابات الناجمة عن حوادث المرور) والعنف (ومنه العنف المنزلي).

### 4-5- الصحة النفسيّة

إنّ الصحة النفسيّة هي جزء لا يتجزأ من مفهوم الصحة، و"الصحة النفسية عبارة عن حالة من العافية يمكن فيها للفرد تكريس قدراته الخاصة والتكيّف مع أنواع الإجهاد العادية والعمل بتفان وفعالية والإسهام في مجتمعه. وتمثّل الصحة النفسية، حسب هذا التعريف الإيجابي، الأساس اللازم لضمان العافية للفرد وتمكين المجتمع من تأدية وظائفه بشكل فعال" ***(منظمة الصحة العالمية، 2010)***. وفي هذا السياق، إنّ مرحلة الشباب والمراهقة هي مرحلة مهمّة ليس فقط من ناحية التغيّرات الفيزيولوجيّة والبلوغ، بل أيضاً من الناحية النفسيّة كونها مرحلة انتقاليّة من الطفولة إلى الرشد تترافق مع تكوين الشخصيّة والنزعة إلى الاستقلاليّة. وعلى مستوى العالم، يعاني واحد من كلّ خمس مراهقين من مشكلة نفسيّة معيّنة في مرحلة ما، ومن أبرز هذه المشاكل الإكتئاب والقلق ***(منظمة الصحة العالمية، 2011)***.

ويتعرّض الشباب العربي لعدّة عوامل تزيد من احتمال اعتلال صحّته النفسيّة، ونذكر من هذه العوامل الضغوط الاقتصادية وارتفاع معدّلات البطالة وظروف العمل المجهدة وانتشار الفقر، وضعف المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار، والتمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي، وتزايد العنف أثناء النزاعات المسلّحة، إلخ.... وعلى سبيل المثال، فقد أظهر المسح الوطني للفتوّة والشباب في العراق عام 2009 بأنّ الحرب تثير قلق 39.3 في المائة من الشباب ويشعر 20.3 في المائة بالقلق لفقدان الأمن، كما تثير الحوادث المؤلمة القلق عند 19.2% منهم، بحيث لا يشعر بالتفاؤل سوى 60.1 في المائة من الشباب العراقي ***(وزارة الشباب والرياضة والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق، وزارة الشباب والرياضة في إقليم كردستان وهيئة إحصاء إقليم كردستان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمشروع العربي لصحة الأسرة في جامعة الدول العربية، 2009)***.

### 4-6- الإصابات والعنف

على مستوى العالم، تعَدّ الإصابات غير المتعمّدة من أهمّ أسباب الوفاة والعجز بين الشباب، وتؤدّي حوادث المرور بشكلٍ خاص إلى وفاة نحو 700 شاب كلّ يوم. إضافة إلى ذلك، إنّ العنف هو من الأسباب الرئيسية لوفاة الشباب، ولا

سيّما الذكور منهم، إذ يتوفى نحو 430 شاب يوميّاً بسبب العنف الذي يمارسونه بعضهم ضدّ بعض. ومقابل كلّ حالة وفاة تحدث جرّاء العنف، هناك نحو 20 إلى 40 من الشباب الذين يتعيّن علاجهم في المستشفى من إصابات لها علاقة بالعنف. ***(منظمة الصحة العالمية، 2011).***

على مستوى المنطقة العربية، نلاحظ ازدياد تعرّض الشباب للإصابات والعنف. وتشكّل حوادث الطرق السبب الرئيسي لوفيات الشباب في عدّة بلدان عربية، ونذكر منها على سبيل المثال الكويت حيث شكّلت حوادث الطرق 46 في المائة من مجموع الوفيات بين الشباب في عام 2002، إضافة إلى البحرين حيث شكّلت هذه الحوادث 14% من وفيات الشباب في عام 2000 ***(UN-DESA, 2007)***. إضافة إلى ذلك، وبالرغم من عدم وجود إحصائيّات حديثة وموثوقة وقابلة للمقارنة، يمكننا القول بأنّ حالات العنف لدى الشباب هي بازدياد كبير في المنطقة، وبالأخصّ في البلدان التي تشهد الاحتجاجات المتصاعدة للشباب.

## V- الشباب العربي والمشاركة في الحياة العامّة

إنّ المشاركة في الحياة العامّة هي عمليّة يقوم الشباب من خلالها بالتأثير في صنع القرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مجتمعهم. وبالتالي، إنّ هذه المشاركة هي هدف بحدّ ذاتها لأنّها حق من حقوق الشباب، إضافة إلى كونها من شروط التقدّم التنموي في المجتمعات. وفي هذا السياق، فقد أورَد برنامج العمل العالمي للشباب "مشاركة الشباب الكامِلة والفعّالة في حياة المجتمع وفي اتخاذ القرارات" ضمن لائحة المجالات ذات الأولويّة للشباب، بحيث تضمّن ما يلي:

"تستند قدرة مجتمعاتنا على التقدّم إلى جملة عناصر، من بينها قدرتها على إدماج إسهام الشباب ومسؤوليتهم في تصميم مستقبلها وبنائه. فبالإضافة إلى مساهمتهم الفكرية وقدرتهم على تعبئة الدعم، يأتون بمنظورات فريدة لا بدّ من وضعها في الحسبان.

ثمة شرط يلزم، بطريقة معيّنة، لأيّة جهود ولأيّة إجراءات مقترحة بصدد مجالات الأولوية الأخرى التي يتناولها هذا البرنامج، وهو تمكين الشباب من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، باعتباره أمراً ذا أهميّة بالغة."

***(الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 1996، صفحة 30، الفقرتَيْن 104- 105).***

وفي ما يلي، نلقي الضوء على مشاركة الشباب العربي في الحياة العامّة لمجتمعاتهم، ونتناول بالتحديد المشاركة السياسية، والمشاركة في الجمعيات الأهلية، إضافة إلى العمل التطوّعي.

### 5-1- المشاركة السياسية.

يبيّن الجدول رقم 4 سن الاقتراع (بالسنوات) في بلدان الإسكوا في عام 2010، وهو يتراوح بين 17 سنة في السودان، و18 سنة في كلّ من الأردن وسوريا والعراق وفلسطين وقطر ومصر واليمن، وصولاً إلى 21 سنة في كلّ من البحرين وعُمان والكويت ولبنان والسعودية.

**جدول (4)**

**سن الاقتراع في بلدان الإسكوا في عام 2010**

| البلد | سن الاقتراع (بالسنوات) |
|---|---|
| الأردن | 18 |
| الإمارات | – |
| البحرين | 21 |
| سوريا | 18 |
| السودان | 17 |
| العراق | 18 |
| سلطنة عُمان | 21 |
| فلسطين | 18 |
| قطر | 18 |
| الكويت | 21 |
| لبنان | 21 |
| مصر | 18 |
| السعودية | 21 |
| اليمن | 18 |

**المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (POGAR)، 2010. الأمم المتحدة- الإسكوا، 2010-أ.**

وبشكل عام، لا تزال مشاركة الشباب في السلطة التشريعية والبرلمانات محدودة في البلدان العربية، فهذه السلطات نادراً ما تضمّ شباباً دون الثلاثين سنة من العمر، بل أنّ نسبة كبيرة من الأعضاء تنتمي إلى فئة كبار السن. وفي عام 2005، شكّل الشباب (دون 45 سنة من العمر) 16% من أعضاء مجلس الشعب في مصر، و32% من المجلس الوطني في الإمارات، و9% من مجلس النواب في لبنان ***(الصاوي، 2005)***. إضافة إلى ذلك، إنّ النشاطات "الشبابية" التي تنفذها معظم البرلمانات العربية نادراً ما تخصّص لجنة منفصلة لقضايا الشباب، بل يتمّ في أكثر الأحيان ضمّ ملف الشباب إلى ملفات الرياضة أو الثقافة أو الأسرة، ممّا يعني تناوله بشكل جزئي.

ومن الإحصاءات القليلة المتوافرة حول مشاركة الشباب العربي، نشير إلى بحث ميداني نفذته جامعة الدول العربية في عام 2005 وتمثل بتعبئة استبيان من قبَل 468 شاباً وشابّة، معظمهم في عمر 20–29 سنة، من مصر واليمن وفلسطين والعراق والمغرب والأردن وسوريا ولبنان والسعودية وليبيا. توزعت عيّنة الشباب بين 65% من الذكور و35% من الإناث، كما أنّ 64% منهم كانوا ممّن أنهوا المرحلة الجامعية والباقون كانوا لا يزالون ملتحقين في التعليم الثانوي أو الجامعي. وبيّن هذا البحث بأنّ هموم الشباب في مجال التعليم والعمل والحياة الاجتماعية لا تشغلهم عن الرغبة في المشاركة السياسية، فقد صرّح 72% منهم بأنّهم يرغبون في المشاركة السياسية ولكنّهم لا يثقون بالممارسات السياسية في المنطقة العربية. أيضاً، صرّح واحد من كلّ خمسة شباب أجابوا على الاستبيان بأنّه يمضي وقت فراغه على الإنترنت بمناقشة مواضيع مختلفة أبرزها المواضيع السياسيّة ***(LAS, 2007)***. وبالتالي، مع أنّ العيّنة المُستخدَمة للبحث لا تمثل مجمل الشباب العربي، فهذه الإحصاءات كانت تنبئ إلى حدٍّ ما بالاحتجاجات التي تصاعدت لاحقاً للمطالبة بمشاركة الشباب في الحياة السياسية والمترافِقة مع السعي لتغيير الأنظمة السياسية.

ومن المهمّ الإشارة أيضاً إلى تقرير أصدرته مؤسسة ميرسي كور حديثاً حول المشاركة المدنيّة للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ***(Mercy Corps, 2012)***. تضمّن هذا التقرير تحليلاً لبيانات كميّة متوفّرة من المصادر الثلاث التالية:

- مسوح تمّ تنفيذها في سياق الجولة الأولى لبرنامج الباروميتر العربي (Arab Barometer) في عام 2008 في المغرب، الجزائر، الكويت، فلسطين، الأردن، لبنان واليمن ***(الباروميتر العربي، 2012)***[‡‡].

- مسح النشء والشباب في مصر، الذي نفذه مجلس السكان الدولي في عام 2010. ***(مجلس السكان الدولي، 2011)***[§§]

- مسوحات حول أوضاع المرأة تمّ إجراؤهما في عام 2010 في لبنان واليمن والمغرب، في سياق مشروع حول وضع المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تنفيذ المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) ومعهد بحوث السياسات المتعلّقة بالمرأة (IWPR). ***(المؤسسة الدولية للأنظمة الإنتخابية، 2011)***[***].

---

[‡‡] **قام مركز الدراسات الاجتماعية في جامعة ميتشجن سنة 2005 بتصميم باروميتر أو مقياس الديمقراطية العربي بالتعاون مع مؤسسات وأكاديميين في العالم العربي وبالتشاور مع مشروعات باروميترات الديمقراطية في دول شرق آسيا وأمريكيا اللاتينية ودول أفريقية. إن الهدف من هذا الباروميتر هو "الخروج بمجموعة موثوقة من البيانات حول مواقف المواطنين العاديين السياسية، لتوزيع ونشر نتائج هذه الاستطلاعات بهدف المساهمة في عملية الإصلاح السياسي، ولتقوية وتنمية القدرات المؤسسية على العمل البحثي المتعلق بالمسوحات والرأي العام".** ***(الباروميتر العربي، 2012).***

[§§] **أجرى مجلس السكان الدولي مسح النشء والشباب في مصر بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار في مجلس الوزراء في مصر، وقدّم الدعم للمسح كلّ من مؤسسة فورد، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والبنك الدولي، وسفارة هولندا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والوكالة السويدية للتنمية الدولية.**

[***] **يرمي المشروع إلى "قياس رؤية النساء لأنفسهنّ كأفراد في المجتمع والاقتصاد والحكومة في كلّ من لبنان والمغرب واليمن عبر دراسات مقارنة تأخذ في الحسبان خصوصية كل من هذه البلدان"، وهو يسعى إلى "بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية، العاملة في مجال تحسين وضع المرأة، من خلال تزويدها بأدوات لوضع توصيات سياسية وامتلاك المهارات اللازمة للقيام بحملات الدعم"** ***(المؤسسة الدولية للأنظمة الإنتخابية، 2011).***

ومن أبرز نتائج هذا التقرير، نذكر ما يلي:

– إنّ الشباب في المنطقة العربية يقومون بالتظاهر والاحتجاج أكثر من باقي الشباب في العالم، فقد أظهرت البيانات أنّ حوالي ثلث الشباب الذين أجابوا على المسوح (28.9%) قد سبق أن شاركوا في تظاهرات أو احتجاجات، بالمقارنة مع 15.2% من شباب العالم.

– إنّ الشباب في المنطقة العربيّة أقلّ ميلاً إلى الانخراط في منظمات مدنيّة مقارنة بمجموع شباب العالم، فقد أظهرت البيانات أنّ 19% من الشباب الذين أجابوا على المسوح هم أعضاء في منظمات مدنيّة، مقارنة بنسبة 32% في إفريقيا على سبيل المثال.

– إنّ الشباب في المنطقة العربية أقلّ مشاركة في العمليّات الانتخابية مقارنة بمجموع شباب العالم، فقد شارك 48% من الشباب الذين أجابوا على المسوح في الانتخابات مقارنةً بـــ59% من شباب العالم.

إضافة إلى ذلك، فقد بيّن التقرير بأنّ المشاركة المدنيّة لدى الشابّات أقلّ من الشبّان، فكما هو وارد في الرسم البياني رقم 5، إنّ 15% من الشابّات هنّ أعضاء في منظمات مدنيّة مقارنةً بـــ25% من الشبّـــان، واقتصَـــرت نسبة الشابّـــات اللواتي شاركْن في حملة انتخابيّة على 18% مقارنةً بـــ34% من الشبّـــان، كمـــا أنّ 23% من الشابّات قد شاركْن في عريضة أو محـــاولة للفْت الانتباه إلى قضيّة معيّنة مقارنةً بحوالي 37% من الشبّان، وشارك 22% من الشـــابّات في احتجاجات أو مظاهرات مقارنةً بـــ36% من الشبّان. أمّـــا في ما يتعلق

بالمشاركـــة في الانتخابات الأخيرة، فالنسبـــة متقاربـــة لدى الشابّات والشبّان (46% و50% على التوالي).

**شكل (5)**

**المشاركة المدنيّة* لدى الشابّات والشبّان في المنطقة العربية، 2008.**

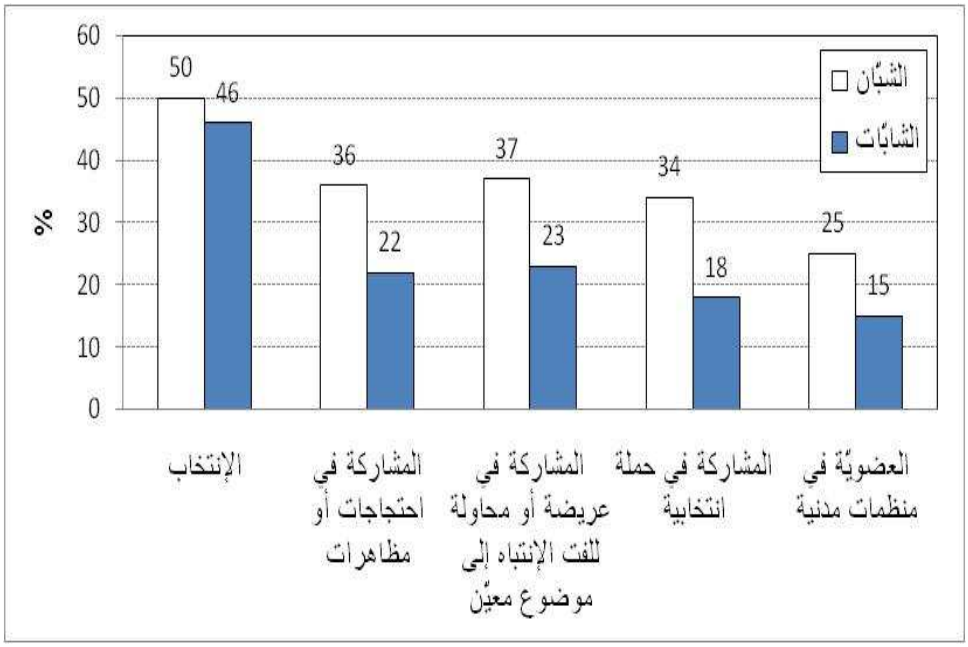


**المصدر: Mercy Corps, 2012، بناءً على نتائج الجولة الأولى لمسوح الباروميتر العربي.**

*** تعرّف مؤسسة ميرسي كور "المشاركة المدنية" (civic engagement) بأنّها تعزيز أصوات المواطنين في عمليات الحوكمة. وقد تناول هذا التقرير ثلاث أنواع رئيسية من المشاركة المدنية بين الشباب: (1) الأنشطة المدنيّة (civic activities) التي يسعى فيها الفرد إلى تحسين أوضاع مجتمعه المحلّي والمجتمع بشكل عام، (2) الأنشطة الانتخابية (electoral activities) مثل التصويت، إقناع الآخرين بالتصويت، أو العمل التطوعي لدى حملة سياسية، (3) الصوت السياسي (political voice)، ويتمثل بسعي الفرد إلى التعبير عن اهتماماته وآرائه السياسية بطريقة غير عنيفة وبنّاءة. *(Mercy Corps, 2011 and 2012)***

## 5-2- المشاركة في الجمعيّات الأهليّة.

يمكن تعريف الجمعيّات الأهليّة بأنّها جماعات من الأفراد لا يقلّ عددهم عن عشرة أعضاء يؤلفون تنظيماً اجتماعياً، ويقومون بأنشطة تطوعيّة في مجال واحد أو في عدّة مجالات متنوّعة وفقاً للوائح القانونية، وتستند في مصادر تمويلها إلى

إشتراكات الأعضاء والهيئات والتبرّعات ودعم الدولة دون أن يستنِد كيانها على تخصيص مالي محدّد لتحقيق الأهداف التي تبتغيها ***(كمال، 2000؛ فريد، 2005)***.

ومن أجل إلقاء الضوء على مشاركة الشباب العربي في الجمعيّات الأهليّة، من المفيد الرجوع إلى بحث ميداني أعدّته عبير أمين فريد (2005) شمَل عيّنة من 31 جمعيّة أهليّة توجِّه خدماتها إلى الشباب بشكل مباشر أو غير مباشر، موزَّعة على الأردن والبحرين وسوريا وفلسطين ولبنان ومصر. وكتعريف إجرائي، تمّ اعتبار الجمعيّة جزء من قطاع المنظمات الأهليّة في حال كان لها شكل رسمي مقنَّن وكانت جمعية خاصّة غير ربحيّة تُحكَم وتدار ذاتياً وغير حزبيّة وتتضمّن بعض المشاركة التطوعيّة. ومن أبرز نتائج هذا البحث، نذكر ما يلي:

– إنّ تواجد الشباب (15–29 سنة) في مجالس إدارة الجمعيّات الأهليّة لا يزال محدوداً نسبيّاً، بحيث يشكّلون في المتوسط حوالي ربع أعضاء المجلس، وتتراوح نسبتهم بالنسبة للبلدان التي شملها البحث بين 14% في الأردن وحوالي 30% في مصر. كما ذكر بعض الشباب بأنّ "الكثير من الجمعيّات التي تدمج الشباب في هيئتها الإدارية تستخدمه كديكور للتعبير عن الديمقراطية لكنّه يظلّ بلا دور فاعِل حقيقي، وإذا حاول التمسّك برأيه قد يُعزَل من مجلس الإدارة" ***(فريد، 2005، صفحة 31)***.

– يمثّل الشباب في المتوسّط نصف الموظفين بأجر في الجمعيّات الأهليّة، ولكنّ وظائفهم تنحَصر في السكرتارية والمحاسبة ووظائف مسؤولي المشروعات، علماً أنّ 66.6% منهم من الإناث وأغلبهم (85.5%) ممّن أتمّوا مرحلة التعليم الجامعي وما فوق.

– بالنسبة لمشاريع الجمعيّة، ترتفع نسبة مشاركة الشباب في تنفيذ هذه المشاريع بينما تنخفض نسبة مشاركتهم في اقتراح المشاريع والتخطيط لها ومتابعتها وتقويمها. وفي هذا السياق، فقد ذكر بعض الشباب تجاربهم السلبيّة

بسبب عدم ثقة الكبار فيهم وما أصابهم من إحباط من جرّاء ذلك، وتفكيرهم في تأسيس جمعيّة مستقلّة لتنفيذ أفكارهم.

**5-3- العمل التطوّعي**

يمكن تعريف التطوّع بأنّه جهد يقوم به الفرد دون توقع أجر مادّي في المقابل. ومن أجل إلقاء الضوء على مشاركة الشباب العربي في العمل التطوّعي، من الممكن الرجوع إلى البحث الميداني المذكور أعلاه الذي أعدّته عبير أمين فريد (2005) الذي يعطينا فكرة عن هويّة المتطوّعين الشباب، فقد بيّن هذا البحث تساوي نِسَب الذكور والإناث بين المتطوّعين، كما بيّن بأنّ المتطوّعين دون الـــ30 سنة من العمر يكادون يشكّلون كامل عدد المتطوّعين (98% منهم)، وحوالي 90% من المتطوّعين قد أتمّوا المرحلة الجامعيّة وما فوق.

وبالنسبة للمجالات التي يُقبل عليها المتطوّعون الشباب، فتتمثل في تدريب شباب آخرين وتنظيم أنشطة المخيّمات ومساعدة الأسَر الفقيرة والأيتام والأنشطة البيئيّة والتوعية وخدمة المجتمع المحلّي ومحو الأميّة وتنظيم الندوات والمؤتمرات وإعداد المطبوعات، إلخ...

من ناحية أخرى، فقد تمثلت أبرز دوافع التطوّع لدى الشباب في الرغبة باكتساب الخبرات (27% من الشباب)، واستغلال وقت الفراغ بشكل مفيد (18%) وحبّ الغير (13.5%) والواجب السياسي (11%) والحاجة لتحقيق الذات (9%) والرغبة في الحصول على مركز أو عمل أفضل (6.8%) والشعور بالواجب الديني (6.5%) والرغبة في كسب شعبيّة بين المواطنين (4.5%) ***(فريد، 2005)***.

ونلاحظ إنسحاب الشباب من العمل التطوّعي بعد مدّة وجيزة على إلتحاقهم به، ليس فقط لضيق وقتهم وعدم قدرتهم على التوفيق بين التطوّع والدراسة والعمل، بل أيضاً لعدم رضا بعضهم عن هذا العمل: "يشعر الشباب بعد فترة من

التطوّع بالجمعيّات أنّهم مستغَلّون وأنّهم يمثلون جهاز سخرة للجمعيات، فالجمعية تقوم باستخدامهم لأنّهم عمّال بلا أجر..." ***(فريد، 2005، نقلاً عن ألسنة الشباب).***

ومع مرور الوقت، انخفضت نسبة الشباب الذين يقبلون على العمل التطوّعي، وبحسب مسح النشء والشباب في مصر ***(مجلس السكان الدولي، 2011)***، اقتصرت نسبة الشباب المشاركين في عمل تطوّعي إلى 2.3% فقط من إجمالي النشء والشباب 10–29 سنة من العمر في عام 2010. ويرتبط العمل التطوّعي ارتباطاً وثيقاً بالدين، وأكثريّة الشباب الراغِبين بعمل تطوّعي يبحثون عنه في المساجد والكنائس.

## VI– توصيات من أجل بناء قدرات الشباب العربي وإدماجهم في عمليّة التنمية.

بناءً على تحليل أوضاع الشباب في التعليم والعمل والصحّة والحياة العامّة، يمكن إقتراح بعض التوصيات من أجل بناء قدرات الشباب وإدماجهم في عمليّة التنمية. وتتمحوَر هذه التوصيات حول: (1) الالتزام ببلورة سياسة شامِلة ومتكامِلة للشباب، (2) المواءمة بين مخرَجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، (3) تطوير السياسات التي تساهم في الارتقاء بصحّة ورفاه الشباب، (4) خلق بيئة تمكينيّة لإشراك الشباب في الحياة العامّة.

### 6–1– الإلتزام ببلورة سياسة وطنية شامِلة ومتكامِلة للشباب.

يورد برنامج العمل العالمي للشباب بأنّ "الحكومات التي لم تضَع ولم تعتمِد حتى الآن سياسة وطنية متكامِلة للشباب مدعوّة لأن تفعل ذلك كوسيلة لمعالجة الشواغل المتصلة بالشباب. وينبغي أن يتمّ ذلك كجزء من عمليّة مستمرّة تنطوي على استعراض حالة الشباب وتقييمها، وعلى وضع برنامج عمل وطني شامل لعدّة قطاعات ذي أهداف معيّنة محدّدة زمنيّاً وإجراء تقييم منهجي للتقدّم المحرَز والعقبات المصادَفة" ***(الأمم المتحدة، الجمعيّة العامّة، 1996، صفحة 31، فقرة 112).***

وفي عام 2005، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2/60 حول "السياسات والبرامج المتصلة بالشباب" الذي حثت فيه "الحكومات على أن تضَع، بالتشاور مع منظمات الشباب، سياسات كلية ومتكامِلة لشؤون الشباب، استناداً إلى برنامج العمل العالمي، وأن تقيّم تلك السياسات بانتظام في إطار متابعة برنامج العمل وتنفيذه" ***(الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2005، صفحة 1، فقرة 4).***

وفي ما يلي، نلقي الضوء على تعريف السياسة الوطنية للشباب ومبرّراتها ثمّ نستعرض عمليّة صياغتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

***أ- تعريف السياسة الوطنية للشباب.***

يمكن تعريف السياسة الوطنية للشباب (national youth policy) بأنّها نصٌّ صادر عن الجهات الرسميّة يتضمّن توجّهات البلد بخصوص قضايا الشباب. وتكون هذه السياسة مبنيّة على دراسة معمّقة لواقع الشباب في البلد المعني (من حيث التعليم والعمل والصحة والمشاركة في الحياة العامة، إلخ...) من أجل التعرّف على المشاكل التي يواجهونها وأولويّاتهم، وهي تحدّد الأهداف والغايات التي تؤدّي إلى الإرتقاء بأوضاعهم وتمكينهم من المشاركة في عمليّة التنمية والاستفادة من عوائدها. إضافة إلى ذلك، تحدّد السياسة الوطنية للشباب المؤشرات الكميّة والنوعيّة التي تساعد في متابعة التقدّم المُحرَز نحو تحقيق هذه الأهداف والغايات. ***(الأمم المتحدة – الإسكوا، 2009-ب).***

***ب- مبرّرات السياسة الوطنية للشباب.***

إنّ مبرّرات صياغة وتنفيذ سياسة وطنية للشباب في بلدٍ ما تتضمّن أربع أبعاد، وذلك كما هو مبيَّن في الشكل رقم 1 أدناه:

(1) البُعد الكمّي (quantitative dimension).

يتناول هذا البُعد عدد الشباب ونسبتهم من مجموع السكان، ومعدّل النموّ السنوي لهذه الفئة. ويكتسب هذا البُعد أهميّة خاصّة في البلدان العربية لكونها تشهد مرحلة من بروز فئة الشباب الذين باتوا يشكّلون حوالي خُمس السكان (youth bulge). وكما

أشرنا سابقاً في هذه الورقة، إنّ بروز فئة الشباب يوفر فرصة ديموغرافية لدفع عجلة التنمية ولكنّه يفرض أيضاً تحدّيات لتأمين فرص التعليم والعمل والطبابة والمشاركة للأعداد المتضخِّمة من الشباب.

(2) البعُد النوعي (qualitative dimension).

يتناول هذا البُعد الخصائص الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية للشباب. وكما أشرنا في هذه الورقة، فقد أحرَزت بلدان المنطقة بشكل عام تقدّماً في مجال تعليم الشباب، إلاّ أنّ واحداً من كلّ عشرة شباب ما زال يعاني من الأميّة، كما أنّ التقدّم المُحرَز في مجال التعليم قابله تقدّم خجول في مجال المشاركة في سوق العمل والحياة العامة، فما زال واحداً من كلّ أربعة شباب يعاني من البطالة التي تجعله عرضة للفقر والإقصاء الاجتماعي. وبالنسبة لصحّة الشباب، فقد بيّنت الورقة بأنّ شباب المنطقة ما زالوا يواجهون مخاطر تتعلق بالحمل والولادة، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ونمط الحياة غير الصحّي، والصحة النفسيّة، والتعرّض للإصابات والعنف.

(3) بُعد الفئات الضعيفة (Vulnerability dimension).

إنّ فئة الشباب ليست فئة متجانِسة، فهي تتضمّن عدّة فئات فرعيّة يكون بعضها أكثر ضعفاً من الآخر (مثل الشابّات مقارنة بالشبّان، والمراهقين (15-19 سنة) مقارنة بصغار البالغين (20-24 سنة)، والشباب الفقراء مقارنة بالشباب المَيسورين، وشباب الريف مقارنة بشباب المدن، والشباب ذوي الاحتياجات الخاصّة، والشباب الأميّين والمتسرِّبين من التعليم، والشباب العاطِلين عن العمل، إلخ...). يتناول هذا البُعد أوضاع هذه الفئات الضعيفة من الشباب من أجل التعرّف على المشاكل التي تواجهها وتحديد التدابير والتدخلات اللازمة لتحسين أوضاعها.

(4) البُعد الأمني (Security dimension).

يتناول هذا البُعد التحدّيات المتعلقة بأمن الشباب، بما فيه حمايتهم في ظلّ الصراعات السياسية والنزاعات المسلّحة، إضافة إلى الأمن الغذائي والأمن المائي والحماية من بعض الأمراض المتزايدة مثل الإيدز والسكّري والسمنة، إلخ...

**شكل (6)**

**مبرّرات السياسة الوطنية للشباب.**

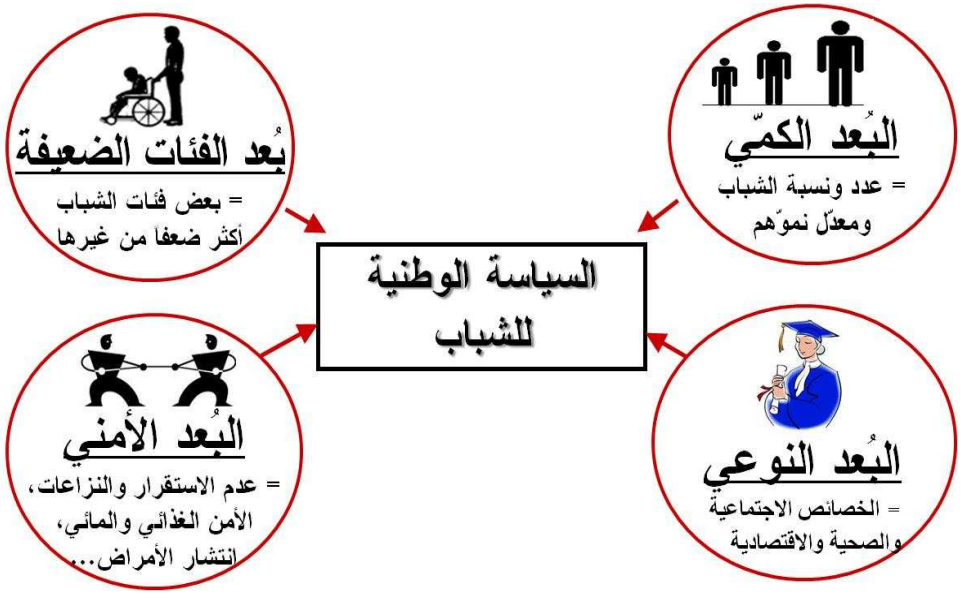


***ج- صياغة وتنفيذ ورصد وتقييم السياسة الوطنية للشباب.***

يبيّن الشكل رقم 2 حلقة صياغة وتنفيذ ورصد وتقييم السياسة الوطنية للشباب، علماً بأنّها قد سُمِّيَت بالـــ"حلقة" (loop) نظراً لكونها عمليّة مستمرّة عبر الزمن من أجل الارتقاء بأوضاع الشباب.

إنّ صياغة السياسة الوطنية للشباب تستوجِب توافر بيانات حديثة ودقيقة وموثوقة ومفصَّلة وقابلة للمقارنة حول أوضاع الشباب. وبشكل عام، يمكن توفير البيانات الكميّة من خلال ثلاثة مصادر: التعدادات والمسوح بالعيّنة ونظام التسجيل الحيوي. ومن المفيد أيضاً في هذا السياق إجراء مسوح بالعيّنة متخصّصة بقضايا الشباب (specialized surveys) من أجل جمع بيانات أكثر تفصيلاً لإبراز أولويّات الشباب التي ينبغي تناولها في السياسة. إضافة إلى ذلك، من المفيد جمع البيانات

الكيفيّة من خلال مجموعات النقاش للبؤرية (Focus Group Discussions- FGDs) والمقابلات المعمّقة مع الشباب أنفسهم وأهلهم وقادة الرأي العام، وذلك من أجل الإطّلاع على وجهات النظر المختلفة وإلقاء الضوء على بعض القضايا الاجتماعية والثقافية التي قد لا تظهر جليّة من خلال البيانات الكميّة. وينبغي التأكّد من كفاءة عمليّة معالجة هذه البيانات، بدءاً من الترميز والتدقيق في مدى اتّساق البيانات، وإدخالها على الكمبيوتر، ثمّ استخراج الجداول والرسوم البيانية اللاّزمة للتحليل.

يلي ذلك إعداد البحوث والدراسات التحليلية المعمَّقة حول أوضاع الشباب، والتي تغطّي مواضيع مختلفة مثل ديموغرافية الشباب، والتعليم والتدريب، والعمل، والأوضاع المعيشية والفقر، والصحة العامة والصحة الإنجابية، ومشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية، وأوضاع الشباب في أسَرهم، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والشباب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعولمة، وثقافة الشباب، والشباب والأنشطة الترويحية ووقت الفراغ، والشباب والبيئة، والإعلام والتثقيف والاتصال، والأطر المؤسسية والإحصائية المعنية بقضايا الشباب، إلخ ... تنطوي هذه الدراسات على تحليل كلّ موضوع وتحديد المشاكل والتحدّيات التي ينبغي معالجتها ضمن السياسة الوطنية للشباب. ومن الضروريّ الإسترشاد بالأولويّات الخمسة عشر التي حدّدها برنامج العمل العالمي للشباب عند إعداد هذه الدراسات، باعتبارها حزمة الحدّ الأدنى (minimum package) من القضايا التي ينبغي تناولها، كما يمكن إضافة قضايا أخرى من المهمّ التطرّق إليها في البلد المعني. ويتمّ نشر نتائج هذه الدراسات ومناقشتها مع الخبراء والجهات الوطنية الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الإقليمية والدولية المعنيّة من أجل الاتفاق على الأولويّات التي ينبغي تناولها في السياسة.

وعند الوصول إلى هذه المرحلة، يمكن البدء بصياغة وثيقة السياسة الوطنية للشباب وصياغة خطّة عملها التي تحدّد الإطار الزمني وتوزيع المسؤوليّات في تنفيذ التدابير والتدخّلات المطلوبة للوصول إلى الأهداف والغايات. بعد ذلك، يتمّ

عرض الوثيقة وخطّة العمل على مجلس الوزراء من أجل اعتمادها وتخصيص الموارد الماليّة وغير الماليّة (البشرية والماديّة) المطلوبة للشروع بتنفيذها. وتترافق عمليّة التنفيذ مع الرصد الدوريّ لسَير العمل إضافة إلى التقييم المستقلّ من أجل تزويد الجهات المعنيّة بتقدير موضوعيّ حول التقدّم المحرز نحو بلوغ الأهداف. ويساعد التقييم في تحديد القضايا التي تمّ إغفالها عند صياغة السياسة كما يساعد في تحديد نوع البيانات التي ينبغي جمعها لإثراء قاعد المعرفة وتصويب مسار السياسة.

**شكل (7)**

**حلقة صياغة وتنفيذ ورصد وتقييم السياسة الوطنية للشباب. Youth policy loop**

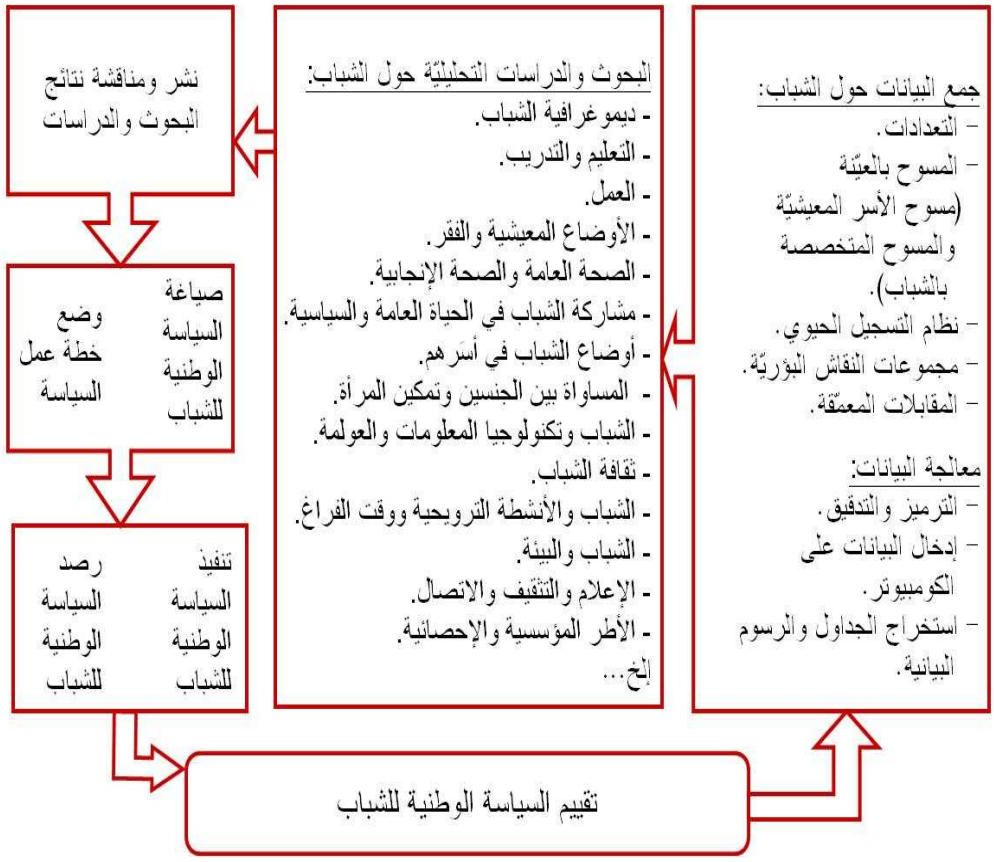

ومن الضروريّ الإشارة إلى أنّ عمليّة صياغة وتنفيذ ورصد وتقييم السياسة الوطنية للشباب هي عمليّة تشاركيّة بين الفرقاء التاليين:

(1) الشباب أنفسهم، وذلك من أجل تمكينهم من تحديد أولويّاتهم واحتياجاتهم.

(2) المجتمع ككلّ، بما فيه العائلات التي ينتمي إليها الشباب، والمدرِّسين، والأطبّاء، والمرشِدين الاجتماعيّين، وقادة الرأي العام من رجال دين وفاعِلين في الحياة العامّة، إلخ...

(3) الجهات الوطنية الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، وذلك من أجل الاستفادة من خبراتها وضمان إلتزامها بوثيقة السياسة الوطنية للشباب. ومن المفيد في هذا السياق وجود مؤسّسة وطنية (على سبيل المثال مجلس أعلى للشباب) من أجل احتواء هذه الجهات الوطنية المعنيّة، على أن تكون هذه المؤسّسة مرتبطة مباشرة بمجلس الوزراء وتتمتّع بصفة استشارية وتنفيذية وتنسيقية بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية.

(4) المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، وأبرزها جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وهيئات الأمم المتحدة المعنيّة (UNICEF, UNFPA, UNDP...)، إلخ... فعلى سبيل المثال، إنّ الإسكوا تنفذ حاليّاً مشروعاً إقليمياً يهدف إلى تعزيز قدرات صانعي السياسات على وضع السياسات وخطط العمل الوطنية للشباب في إطار برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY) ***(الأمم المتحدة – الإسكوا، 2011)***.

ويمكننا تقسيم البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمنهجيّة تخطيطها للشباب:

(1) البلدان التي تملك سياسة وطنية للشباب، مثل الأردن والبحرين وفلسطين، وهي البلدان الثلاث التي منحتها الإسكوا شهادات تقدير على جهودها في

وضع وتنفيذ استراتيجيات خاصّة بالشباب، وذلك خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة التي تمّ عقدها في بيــروت، 17–20 أيار/مايــو 2010 ***(الأمم المتحدة، الإسكوا– 2010–ب).***

(2) البلدان التي تعمل حالياً على صياغة سياسة وطنية للشباب. (مثل لبنان وسوريا والعراق)

(3) البلدان التي ما زالت تتناول قضايا الشباب ضمن الخطط القطاعيّة وخطط التنمية الوطنية الشاملة.

## 6–2– المواءمة بين مخرَجات التعليم ومتطلّبات سوق العمل.

إنّ التعليم هو بمثابة مفتاح لمشاركة الشباب في سوق العمل، ولكنّ عدم المواءمة بين مخرَجات النظام التعليمي ومتطلّبات سوق العمل في بلد معيّن يعني أنّ التعليم يزوِّد الشباب بمفتاحٍ لا يصلح لفتح باب سوق العمل في هذا البلد، أي مفتاح "عاطِل عن العمل". بمعنى آخر، قد يكون التخصّص الجامعي الذي ينجزه الشاب بنجاح هو تخصّص صعب وعلى درجة كبيرة من الأهميّة، ولكنّه تخصّص غير مطلوب من قبَل أرباب العمل أو أنّ الطلب عليه أقلّ بكثير من العرض. وفي بعض الأحيان، قد يختار الشاب تخصّصاً مطلوباً في سوق العمل، ولكنّ المؤسسة التعليمية لم تزوّده أثناء سنوات دراسته بمهارات نظريّة وتطبيقيّة محدّدة يطلبها سوق العمل من أصحاب هذا التخصّص، مثل اللّغات الأجنبيّة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام تقنّيات معيّنة، إلخ... وبالتالي، قد يمضي الشاب أشهر أو حتّى سنوات عديدة بعد تخرّجه في البحث عن عمل دون جدوى، بحيث قد يقرّر في نهاية المطاف القبول بعمل لا يتناسب واختصاصه لكي يتفادى البطالة والإقصاء الاجتماعي، أو الهجرة للبحث عن عمل مناسب خارج بلده، أو قد يقرّر بكلّ بساطة التوقف عن البحث عن عمل.

وقد أضحى من المهمّ معالجة هذه الظاهرة، وبالأخصّ في سياق الإحصاءات التي بيّنت بأنّ بطالة الشباب تؤدّي إلى خسائر اقتصادية جسيمة في المنطقة تتجاوز

40 إلى 50 مليار دولار أمريكي سنويّاً، أي ما يعادل الناتج المحلّي الإجمالي لدول مثل تونس ولبنان ***(مؤسسة التمويل الدولية (عضو مجموعة البنك الدولي) والبنك الإسلامي للتنمية، 2011)***.

ومن هذا المنطلق، برز حديثاً مفهوم "التعليم من أجل التوظيف" ( Education for Employment)، المعروف باختصار بـــ e4e، وهو تعليم يهدف إلى تحسين فرص العمل أمام الشباب. ومن الضروريّ الإشارة إلى دراسة أعدّتها مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية في عام 2011، بعنوان "التعليم من أجل التوظيف: تحقيق إمكانات الشباب العربي"، وذلك تحت رعاية الملكة رانيا العبد الله، ملكة الأردن، الرئيسة الشرفية لمبادرة التعليم من أجل التوظيف. سعى معِدّو الدراسة إلى التعرّف على مختلف وجهات النظر حول الموضوع، وذلك من خلال عقد مناقشات مع جميع الأطراف المعنية الرئيسية، بما فيها الشباب أنفسهم، والجهات التعليمية (في القطاع العام والقطاع الخاص)، والمجتمع المدني، وصانعي السياسات، والمسؤولين في القطاع العام، وأصحاب الأعمال الخاصة. شملت الدراسة تسع بلدان عربية، هي الجزائر ومصر والعراق والأردن والمغرب وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية واليمن والأراضي الفلسطينية، بحيث أجريَت أكثر من 200 مقابلة معمَّقة وتمّ تعبئة استبيان شمل 1500 صاحب عمل و1500 شاب. ومن أبرز نتائج الدراسة، نذكر تصريح أصحاب الأعمال الخاصّة بأنّ فقط ثلث الموظفين حديثي التخرّج كانوا يملكون المهارات اللازمة عند التعاقد، ممّا أجبر أكثر من نصف أصحاب العمل على إجراء تدريبات أساسية للموظفين الجدد بهدف إعدادهم للقيام بمهامّهم. وقد جاءت هذه النتائج منسجمة مع تصريح ثلث الشباب بأنّ التعليم الذي تلقوه قد أعدَّهم على نحو كافٍ لدخول سوق العمل.

إنّ المواءمة بين التعليم وسوق العمل تتضمّن العمل على ثلاث محاور (كما هو ظاهر في الشكل رقم 3)، وذلك كما يلي:

(1) المواءمة بين الباحثين عن العمل وأصحاب العمل، ويتضمّن ذلك تزويد الباحثين عن عمل بمعلومات حول الوظائف المعروضة من قبَل أصحاب العمل، إضافة إلى تزويد أصحاب العمل بمعلومات حول مهارات هؤلاء الباحثين عن عمل.

(2) المواءمة بين المؤسسات التعليمية وأصحاب العمل، وذلك من أجل إطلاع هذه المؤسسات على نوع المهارات المطلوبة من قبَل أصحاب العمل لتمكينها من تطوير مناهجها من أجل تزويد الطلاّب بهذه المهارات.

(3) المواءمة بين المؤسسات التعليمية والطلاّب (الذين سيصبحون باحثين عن عمل في المستقبل)، بحيث يستطيع الطلاّب الراغبين بالإلتحاق بمؤسسة تعليمية معيّنة الإطّلاع على إنجازات هذه المؤسّسة من حيث متوسط علامات الخرّيجين منها ومستوى رضاهم ومدى نجاحهم في الإلتحاق بسوق العمل.

**شكل (8)**

**المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل: العمل على ثلاث محاور.**

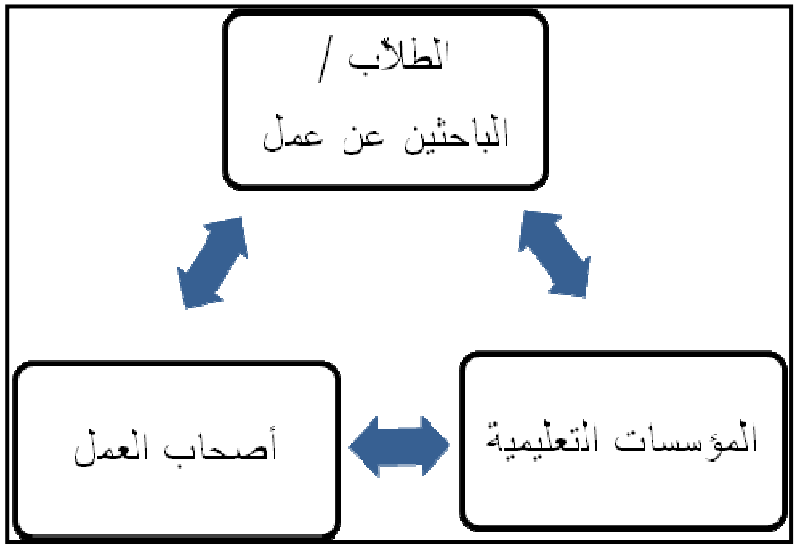

ولا تستطيع الحكومات بمفردها إحراز المواءمة بين التعليم وسوق العمل، بل ينبغي تعاون مختلف الأطراف المعنية، بما فيها الشباب أنفسهم، والجهات التعليمية (في القطاع العام والقطاع الخاص)، والمجتمع المدني، وصانعي السياسات، والمسؤولين في القطاع العام، وأصحاب الأعمال الخاصة. ويمكن أن تنصَبّ الجهود على ثلاث مجالات: (1) التعليم الجامعي، (2) التعليم والتدريب المهني، (3) برامج الإعداد للعمل. وتبرز بشكل خاص أهميّة برامج الإعداد للعمل التي يستطيع أن يلتحق بها الطلاّب بعد إتمامهم المرحلة الثانوية مباشرة، أو حتى الطلاّب الذين أنهوا تعليمهم الجامعي أو المهني، وذلك من أجل اكتساب مهارات تطبيقية معيّنة يحتاجها أصحاب العمل ولم يحصل عليها الطلاّب من خلال التعليم، أو من أجل اكتساب المهارات الخاصة بإطلاق مشروع حرّ.

### 6-3- تطوير السياسات التي تساهم في الارتقاء بصحّة ورفاه الشباب.

يشكّل التعريف الواسع للصحّة مدخلاً استراتيجياً لا غنى عنه عند وضع أولويّات السياسات التي تساهم في الارتقاء بصحة ورفاه الشباب. بمعنى آخر، إنّ صحّة الشباب هي اكتمال سلامتهم البدنية والعقلية والاجتماعية وليست مجرّد انعدام مرضهم أو عجزهم، وهي تشمل كافة جوانب الصحة العامة والصحة الإنجابية.

وفي سياق نهج دورة الحياة (life-course approach)، إنّ تعزيز الممارسات الصحيّة أثناء الطفولة والمراهقة والشباب هو من الأمور الحاسِمة الأهميّة لضمان صحة السكان بشكلٍ عام وتوقي عدّة مشاكل صحيّة عند الكِبَر. وعلى مستوى العالم والمنطقة العربية بشكلٍ خاص، نلاحظ تأخّر المنظمات الحكومية وغير الحكومية في إدراك ضرورة تبنّي استراتيجيات الحماية والرعاية الصحية ذات الارتباط الوثيق مع السلوكيات عالية الخطورة ومضاعفات أسلوب العيش المعاصر. إنّ عدم تبنّي هذه الاستراتيجيات في الوقت المناسب وبالقدر المطلوب قد أدّى إلى ضغوط متزايدة على النظم الصحية والتنموية في حلّ قضايا الشباب التي تجذّرت وتعقدت عبر القطاعات المعنية بتنمية الشباب وحمايتهم ورعايتهم ***(فرح وأحمد عبد المنعم، 2010)***.

ومن هذا المنطلق، من المهمّ أن تركّز السياسات التي تسعى إلى الإرتقاء بصحّة ورفاه الشباب على التدخلات والتدابير التالية:

- الحدّ من حالات الحمل المبكِر، عبر التوعية بالمخاطر التي ينطوي عليها هذا الحمل بالنسبة للأم والطفل على حدّ سواء، وعبر سنّ وتنفيذ قوانين تحدّد العمر الأدنى للزواج إضافة إلى تحسين الوصول إلى وسائل منع الحمل.
- الحدّ من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز عن طريق التوعية بطرق انتقال العدوى وأساليب الوقاية منها.
- تعزيز الصحة النفسيّة منذ الأعمار المبكرة عبر بناء مهارات الحياة لدى الأطفال والمراهقين وتزويدهم بالدعم النفسي والاجتماعي في المدارس والأماكن المجتمعية الأخرى.
- تفادي أمراض سوء التغذية والسمنة عبر التوعية بأهمية اعتماد نظام غذائي سليم ومتوازن وأهميّة ممارسة الرياضة بانتظام.
- الحدّ من التدخين عن طريق التوعية بمضارّ التدخين، ورفع أسعار منتجات التبغ، وسنّ قوانين تحظر الإعلان عن التبغ إضافة إلى قوانين تمنع التدخين في الأماكن العامة.
- الحدّ من الإدمان على الكحول بين الشباب عبر حظر الإعلان عن الكحول وتنظيم إمكانيّات الحصول عليه.
- توعية الشباب على أهميّة القيادة بأمان، وتوخي الصرامة في تنفيذ القوانين التي تنصّ على ضرورة وضع حزام الأمان وعدم التكلّم على الهاتف أثناء القيادة، إضافة إلى التشدّد في حظر القيادة تحت تأثير الكحول.

وفي ما يتعلق بالصحة الإنجابية بشكلٍ خاص، فقد تعهّدت غالبيّة الحكومات العربية وشركاؤها في التنمية الوطنية والدولية، على أعقاب المؤتمر الدولي للسكان

والتنمية عام 1994، بأن تنتهج مقاربة الصحة الإنجابية بمفهومها الهادف إلى تحقيق حالة اكتمال السلامة والصحة البدنية والنفسية والاجتماعية في الأمور المتصلة بالجهاز التناسلي وعملياته كافة، وليس فقط الخلوّ من المرض والإعاقة. ويكون الشباب فئة مركزيّة ضمن الفئات السكانية المستهدفة بمقاربة الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية والتي تتلخّص في: (1) ضرورة الحصول على المشورة الخاصة بكافة مكونات رعاية وخدمات الصحة الإنجابية من نقاط تقديم الخدمة في جميع مستويات النظام الصحي، بما فيها خدمات الرعاية والوقاية قبل الزواج، (2) تحسين خدمات رعاية الأم أثناء الحمل والولادة والنفاس والعناية بالأطفال حديثي الولادة، (3) توفير خدمات عالية الجودة لتنظيم الأسرة، وتوفير خدمات معالجة العقم، (4) التخلّص من الإجهاض غير الشرعي وغير الآمن، (5) الوقاية من إصابات الجهاز التناسلي ومعالجتها والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الجنس، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية والايدز، (6) الكشف المبكر والإحالة والتدبير اللازم بالأمراض ذات الصلة بالإنجاب كالسرطانات التي تصيب المرأة مثل سرطان الرحم والمبيض.

### 6-4- خلق بيئة تمكينيّة لإشراك الشباب في الحياة العامّة

يقترح برنامج العمل العالمي للشباب ست إجراءات لعمل البلدان على تفعيل مشاركة الشباب في حياة المجتمع وفي اتخاذ القرارات، وذلك كما يلي:

(أ) تعزيز وصول الشباب إلى المعلومات لتمكينهم من الاستفادة على نحو أفضل من فرص المشاركة المتاحة لهم؛

(ب) تهيئة أو تعزيز الفرص للشباب لمعرفة حقوقهم ومسؤولياتهم وتعزيز مشاركتهم الاجتماعية والسياسية والإنمائية والبيئية، وإزالة العوائق التي تؤثر على مساهمتهم بصورة تامّة في المجتمع وعلى احترام حرياتهم، بما فيها حرية تكوين الجمعيات؛

(ج) تشجيع وتعزيز جمعيات الشباب من خلال تقديم الدعم المالي والتعليمي والتقني إلى جمعيات الشباب وتشجيع أنشطتها؛

(د) مراعاة مساهمة الشباب في تصميم السياسات والخطط الوطنية التي تمسّ شواغل الشباب وفي تنفيذ هذه السياسات والخطط وتقييمها؛

(هـ) تشجيع زيادة التعاون والتبادل بين منظمات الشباب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(و) دعوة الحكومات إلى تعزيز مشاركة الشباب في المحافل الدولية بوسائل منها النظر في إدراج ممثلين للشباب في وفودها الوطنية إلى الجمعية العامة.

***(الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 1996، صفحة 30، الفقرة 107).***

في المنطقة العربية، بدأت الحكومات تدرك أهميّة استهداف الشباب في التخطيط التنموي، باعتبارهم فئة اجتماعية – ديموغرافية لها احتياجات وتواجه تحدّيات خاصّة بها. وتبرز أهميّة إشراك الشباب بدءاً من أولى مراحل عمليّة صياغة وتنفيذ ورصد وتقييم السياسة الوطنية للشباب، فمشاركة الشباب تمكّنهم من التعبير عن أولويّاتهم من أجل إدراجها في هذه السياسة، وهي بالتالي تضمَن تبنّيهم لأهداف وغايات السياسة.

وفي هذا السياق، نشير إلى ضرورة عدم الإكتفاء بمشاركة الشباب السطحيّة أو الشكليّة، بل يجب السعي لتحقيق أعلى مستوى من المشاركة في صنع القرار. ولتسهيل مهمّة قياس مستوى مشاركة الشباب في أعمال جهة معيّنة، يمكننا استخدام الشكل رقم 4 الذي قمنا بتصميمه استحياءً من أعمال رودجر هارت ***(Hart, 1992)*** وهاري شير ***(Shier, 2001, 2006)***.

**شكل (9)**
**خمس مستويات لمشاركة الشباب**

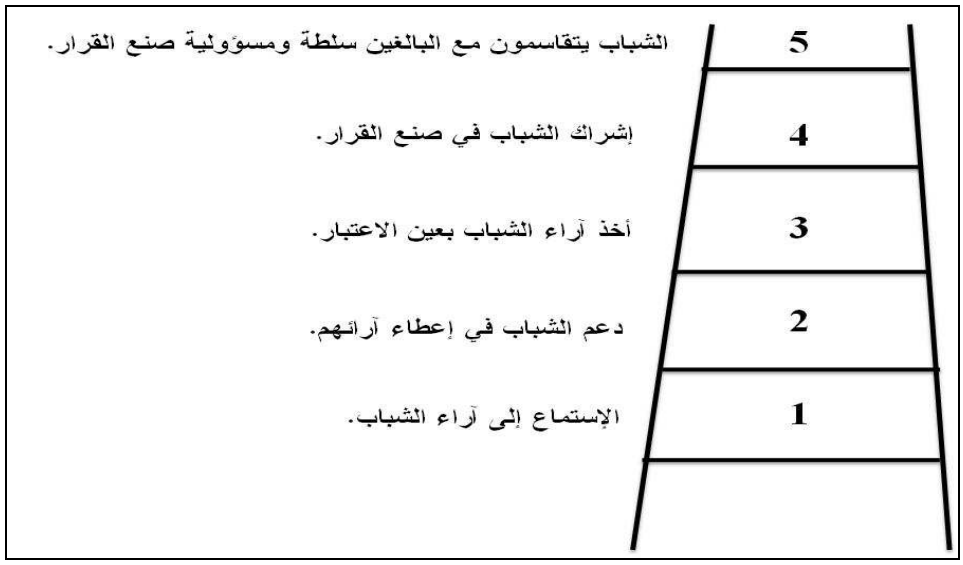


تمثل العتبة الأولى من السلّم أدنى مستويات المشاركة بحيث يكتفي البالغون بالإستماع إلى آراء الشباب، في حال أراد الشباب الإدلاء بها، وذلك دون ضرورة أخذ هذه الآراء على محمل الجدّ. وكلّما تسلّقنا السلّم، يرتفع مستوى مشاركة الشباب، ففي العتبة الثانية يقوم البالغون بدعم الشباب في إعطاء آرائهم، وفي العتبة الثالثة يقوم البالغون بأخذ آراء الشباب بعين الاعتبار عند قيامهم بصنع القرار، ثمّ في المرحلة الرابعة يتمّ إشراك الشباب في عمليّة صنع القرار، وصولاً إلى المرحلة الخامسة والأخيرة حين يتقاسم الشباب مع البالغين سلطة ومسؤولية صنع القرار. ويمكن استخدام هذا السلّم لقياس مستوى مشاركة الشباب لدى مختلف الجهات بما فيها المجالس البلديّة والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني، إلخ...

إضافة إلى ذلك، وكما يصرّح برنامج العمل العالمي للشباب، ينبغي تفعيل دور منظمات الشباب التي تعَدّ "محافل لتنمية المهارات الضرورية للمشاركة الفعّالة في المجتمع وتشجيع روح التسامح، وزيادة التعاون والمبادلات بين منظمات الشباب." ***(الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 1996، صفحة 30، فقرة 106).***

## VII- النتائج

تناولت هذه الورقة أوضاع الشباب العربي في سياق الفرَص التمكينيّة والتحدّيات المستجدّة، وهي تكتسِب أهميّتها في سياق الإحتجاجات المتصاعِدة للشباب في عدّة بلدان عربيّة وفي سياق إعلان الأمم المتحدّة السنة الدولية للشباب التي تركّز على الحوار والتفاهم المتبادل. واستهلّت الورقة بتحليل التغيّرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة والتي يتخبّط فيها الشباب بشكلٍ خاص في محاولاتهم للمشاركة في عملية التنمية والاستفادة من عوائدها. وفي هذا الإطار، إنّ المنطقة التي تشهد على الساحة السياسيّة ما يُعرَف بـــ"الربيع العربي" تشهد أيضاً على الساحة الديموغرافية ما يُعرَف بـــ"بروز فئة الشباب" بحيث يشكّل الشباب في عمر 15 إلى 24 سنة حوالي خُمس مجموع السكان، وهي ظاهرة توفر فرصة ديموغرافية يمكن للبلدان التخطيط للاستفادة منها في دفع عملية التنمية، ولكنّها تفرض أيضاً تحدّيات تتمثل في استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب في التعليم وسوق العمل وضمان مشاركتهم في الحياة العامّة والسياسيّة، وهي مهمّة صعبة بالنسبة للبلدان التي تعاني أصلاً من محدوديّة الموارد المتوافرة لديها. إضافة إلى هذا التحوّل الديموغرافي، تشهد المنطقة تغيّراً في نسيجها الاجتماعي والثقافي بحيث تتباعد ثقافة الأبناء عن ثقافة الآباء نظراً لتأثّر الأبناء بعوامل خارجة عن نطاق الأسرة مثل مجموعة الأقران ووسائل الإعلام والإنترنت، ممّا أدّى إلى بروز ثقافات متعدّدة للشباب تتجلّى في سلكويّات مختلفة في الحياة اليوميّة. إضافة إلى ذلك، تساهِم الأوضاع الاقتصادية، وبالتحديد تلك الناتجة عن الأزمة الماليّة العالميّة والتأثيرات الاقتصادية للعولمة، في ارتفاع معدّلات البطالة بين الشباب وزيادة معدّلات فقر الدخل والفقر المتعدّد الأبعاد، ممّا ينعكس في المزيد من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي للشباب.

وقد حاولت الورقة تقصّي ملامح الشباب العربي من حيث التعليم والعمل والصحّة والمشاركة في الحياة العامّة، في محاولة للتعرّف على أبرز التحدّيات التي يواجهونها. وبالنسبة للتعليم، إنّ البلدان العربية تدرك بأنّ التعليم هو بمثابة مفتاح

لتمكين الشباب نظراً لكونه يسهّل عليهم الإلتحاق بسوق العمل والمشاركة في الحياة العامّة كما يساعدهم على الإرتقاء بصحّتهم وبمكانتهم الأسَريّة والاجتماعيّة. ومن هذا المنطلق، فقد سعَت هذه البلدان إلى تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي وزيادة معدّلات الإلتحاق في مختلف مراحل التعليم. وبالرغم من ذلك، ما يزال واحداً من كلّ عشرة شباب في المنطقة يعاني من الأميّة، كما أنّه لا يزال هناك على الأقلّ 5.8 مليون طفل ممّن هم في عمر التعليم الإبتدائي إضافة إلى 3.5 مليون طفل ممّن هم في عمر المرحلة الأولى من التعليم الثانوي غير مسجَّلين في المدارس، وأكثرهم من الفتيات ***(اليونسكو، 2011)***. إضافةً إلى ذلك، إنّ نوعيّة التعليم ما زالت تشكو من عدّة شوائب، أبرزها عدم التوافر الكافي للوسائل التعليمية الحديثة واكتظاظ الصفوف الدراسية والمناهج التعليميّة التقليديّة التي لم يجري تطويرها. ويتمثل التحدّي الأبرز في ضعف المواءمة بين مخرَجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، ممّا يؤدّي إلى ارتفاع معدّلات البطالة لدى الشباب وبالتحديد لدى خرّيجي المرحلة الثانوية والجامعية. ويعاني واحداً من كلّ أربع شباب من البطالة، وذلك إمّا بسبب عدم وجود فرص وظيفية كافية عند الطلب أو أنّ الفرص متوفرة ولكنها لا تتناسب مع مؤهلات الشباب طالِبي التوظيف. إضافةً إلى ذلك، ترتفع معدّلات البطالة بين الشابّات مقارنة بالشبّان (30.9% مقابل 20.4% في منطقة الشرق الأوسط في عام 2009). ***(ILO, 2010)***.

وبالنسبة لصحّة الشباب، فهي مرضِيَة بشكلٍ عام مقارنة مع غيرهم من الشرائح السكانية، إلاّ أنّهم يعانون من بعض المشاكل الصحيّة المتعلقة بالحمل والولادة في أعمار مبكرة، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، واعتلال الصحة النفسية، إضافة إلى نمط الحياة غير الصحّي والتعرّض للإصابات والعنف. وبالفعل، فقد ارتفع العمر عند الزواج الأوّل في المنطقة العربية، إلاّ أنّ حالات "زواج الأطفال" والزواج المدبَّر وزواج الأقارب ما زالت مستمرّة في بعض البلدان، كما نلاحظ وجود عدّة مخاطر تتعلق بالحمل والولادة في أعمار غير آمنة وبقصر الفترات الفاصلة بين الولادات المتتالية، إضافة إلى ارتفاع مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعية البشرية / الإيدز بين الشباب والمراهقين. من ناحية أخرى،

ينتهج العديد من الشبّان والشابّات نمط حياة غير صحيّ ينطوي على سلوكيّات عالية المخاطر مثل التغذية غير السليمة، والتدخين، وتعاطي الكحول، وعدم ممارسة الرياضة بانتظام، ممّا أدّى إلى زيادة خطر إصابة الشباب بالأمراض المزمِنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم. في المقابل، يتعرّض الشباب العربي لعدّة عوامل تزيد من احتمال اعتلال صحّته النفسيّة في ظلّ الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يعيشه، وفي سياق تزايد احتمال تعرّض الشباب للإصابات (ومنها تلك الناتجة عن حوادث الطرق) والعنف نتيجة النزاعات المسلحة وازدياد نسبة الجرائم.

وفي ما يتعلّق بالمشاركة في الحياة العامّة، لا تزال مشاركة الشباب في السلطة التشريعية والبرلمانات محدودة في البلدان العربية، فهذه السلطات نادراً ما تضمّ شباباً دون الثلاثين سنة من العمر، بل أنّ نسبة كبيرة من أعضائها تنتمي إلى فئة كبار السن. وقد بيّن بحث ميداني نفذّته جامعة الدول العربية في عام 2005 بأنّ 72% من الشباب يرغبون في المشاركة السياسيّة ولكنّهم لا يثقون بالممارسات السياسية في المنطقة العربية ***(LAS, 2007)***، كما بيّن تقرير لمؤسسة ميرسي كور بأنّ الشباب في المنطقة العربية يقومون بالتظاهر والاحتجاج أكثر من باقي الشباب في العالم بحيث صرّح 28.9% منهم بأنّهم قد سبق أن شاركوا في تظاهرات أو احتجاجات، بالمقارنة مع 15.2% من شباب العالم ***(Mercy Corps, 2012)***. أمّا في ما يتعلق بمشاركة الشباب في الجمعيات الأهلية، فلا يزال تواجدهم محدوداً في مجالس إدارة الجمعيّات الأهليّة وغالباً ما يقتصر دورهم على تنفيذ المشاريع عوضاً عن التخطيط لها ومتابعتها وتقويمها ***(فريد، 2005)***. إضافة إلى ذلك، يكاد الشباب يشكّلون غالبيّة المتطوّعين إلاّ أنّهم ينسحِبون من العمل التطوّعي بعد مدّة وجيزة على التحاقهم به، ليس فقط لضيق وقتهم وعدم قدرتهم على التوفيق بين التطوّع والدراسة والعمل، بل أيضاً لعدم رضا بعضهم عن هذا العمل وإحساسهم بالغبن ***(فريد، 2005)***.

وتخلص الورقة إلى تقديم مجموعة من التوصيات من أجل بناء قدرات الشباب العربي وإدماجهم في عمليّة التنمية. ومن أبرز هذه التوصيات ما يلي:

**أولاً:** الالتزام ببلورة سياسة وطنية شامِلة ومتكامِلة للشباب.
إنّ مبرّرات صياغة وتنفيذ هذه السياسة لها أربع أبعاد كما يلي: (1) البُعد الكمّي الذي يتعلّق بالبروز الديموغرافي لفئة الشباب في المنطقة، (2) البُعد النوعي الذي يتمثّل بالثغرات التي تشوب تقدّم الشباب في التعليم والعمل والصحّة والمشاركة، (3) بُعد الفئات الضعيفة من الشباب (مثل ذوي الاحتياجات الخاصّة) التي يجب التركيز عليها في التدخلات والتدابير، (4) البُعد الأمني الذي ينطوي على حماية الشباب في ظلّ الصراعات السياسية والنزاعات المسلّحة، إضافة إلى الأمن الغذائي والأمن المائي والحماية من بعض الأمراض المتزايدة بين الشباب. وقد استعرضت الورقة المراحل الأساسيّة في عمليّة صياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسة الوطنية للشباب، وشدّدت على أهميّة الحرص على توافر بيانات حديثة ودقيقة وموثوقة ومفصَّلة وقابلة للمقارنة حول الشباب، وإعداد البحوث والدراسات التحليلية المعمَّقة حول أوضاع الشباب مع الاسترشاد بأولويّات برنامج العمل العالمي للشباب، ثمّ صياغة وثيقة السياسة الوطنية للشباب وخطّة عملها وعرضها على مجلس الوزراء من أجل اعتمادها والبدء بتنفيذها، علماً بأنّ عمليّة التنفيذ تترافق مع الرصد الدوريّ لسَير العمل إضافة إلى التقييم المستقلّ من أجل تزويد الجهات المعنيّة بتقدير موضوعيّ حول التقدّم المحرز نحو بلوغ الأهداف. ومن الضروريّ الإشارة إلى أنّ عمليّة صياغة وتنفيذ ورصد وتقييم السياسة الوطنية للشباب هي عمليّة تشاركيّة بين الشباب أنفسهم، والمجتمع ككلّ، والجهات الوطنية الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية.

**ثانياً:** المواءمة بين مخرَجات التعليم ومتطلّبات سوق العمل.
بيّنت الإحصاءات بأنّ بطالة الشباب تؤدّي إلى خسائر اقتصادية كبيرة في المنطقة تتجاوز 40 إلى 50 مليار دولار أمريكي سنويّاً ***(مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية، 2011)***. وفي هذا السياق، إنّ المواءمة بين مخرَجات التعليم

ومتطلّبات سوق العمل تتضمّن العمل على ثلاث محاور: (1) المواءمة بين الباحثين عن العمل وأصحاب العمل، (2) المواءمة بين المؤسسات التعليمية وأصحاب العمل، (3) المواءمة بين المؤسسات التعليمية والطلاّب. ولا تستطيع الحكومات بمفردها إحراز هذه المواءمة، بل ينبغي تعاون مختلف الأطراف المعنيّة، بما فيها الشباب أنفسهم، والجهات التعليمية في القطاعَيْن العام والخاص، والمجتمع المدني، وصانعي السياسات، والمسؤولين في القطاع العام، وأصحاب الأعمال الخاصّة.

**ثالثاً:** تطوير السياسات التي تساهم في الارتقاء بصحّة ورفاه الشباب.
انطلاقا من المفهوم الواسع للصحّة ومن نهج دورة الحياة، ينبغي العمل على تعزيز الممارسات الصحيّة أثناء الطفولة والمراهقة والشباب من أجل ضمان صحة السكان بشكلٍ عام وتوقي عدّة مشاكل صحيّة عند الكِبَر. ومن المهمّ أن تركّز السياسات التي تسعى إلى الارتقاء بصحّة ورفاه الشباب على الحدّ من حالات الحمل المبكِر، والحدّ من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعزيز الصحة النفسية منذ الأعمار المبكرة وبناء مهارات الحياة لدى الأطفال والمراهقين، وتفادي أمراض سوء التغذية والسمنة، والتحفيز على ممارسة الرياضة بانتظام، والحدّ من التدخين ومن الإدمان على الكحول، إضافة إلى التوعية على أهميّة القيادة بأمان. وفي ما يتعلق بالصحة الإنجابية بشكلٍ خاص، ينبغي أن يكون الشباب فئة مركزيّة ضمن الفئات السكانية المستهدفة بمقاربة الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية.

**رابعاً:** خلق بيئة تمكينيّة لإشراك الشباب في الحياة العامّة.
إنّ مشاركة الشباب في الحياة العامّة هي هدف بحدّ ذاته، إضافة إلى كونها من متطلّبات التنمية البشرية المستدامة. وينبغي التأكّد من إشراك الشباب في جميع مراحل السياسة الوطنية للشباب. وبالفعل، إنّ مشاركتهم في هذه المراحل تمكّنهم من التعبير عن أولويّاتهم من أجل إدراجها في هذه السياسة، كما أنّها تضمَن تبنّيهم لأهدافها وغاياتها. ولا ينبغي الاكتفاء بمشاركة الشباب السطحيّة أو الشكليّة حيث يكون عنصر الشباب بمثابة ديكور في الاجتماعات والأنشطة التي يتمّ تنفيذها دون الأخذ بآرائهم، بل يجب السعي لتحقيق أعلى مستوى من المشاركة في صنع القرار.

## المراجع


- الأمانة العامة للتخطيط التنموي في دولة قطر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012). *تقرير التنمية البشرية الثالث لدولة قطر. تعزيز قدرات الشباب القطري: إدماج الشباب في عملية التنمية*. طباعة شركة الخليج للنشر والطباعة.
- الأمم المتحدة (2012). *تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2012*. منشورات الأمم المتحدة، نيويورك.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا (2008). الجداول الإحصائية المفصّلة لنتائج الاستقصاء الإقليمي حول مدى استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا (2009-أ). آثار الأزمة المالية على الهجرة الدولية في المنطقة العربية. نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 2، العدد 6. (E/ESCWA/SDD/2009/Technical Paper.6 )
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا (2009-ب). تقرير السكان والتنمية، العدد الرابع. *الشباب في منطقة الإسكوا: دراسة للواقع والآثار المترتبة على سياسات التنمية*. إعداد د. عبد العزيز فرح بتكليف من شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا (2010-أ). *تنمية الشباب في منطقة الإسكوا. ملامح إحصائية، واستراتيجيات وطنية، وقصص نجاح*. منشورات الإسكوا، بيروت. (E/ESCWA/SDD/2010/Booklet.1)
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا (2010-ب). تقرير الدورة السادسة والعشرين للجنة، بيروت، 17-20 أيّار/مايو 2010. (E/ESCWA/26/9/Report).
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا (2011). تقرير اجتماع الخبراء حول مواقف البلدان الأعضاء حيال تطوير سياسة وطنية للشباب في منطقة غربي آسيا، بيروت، 29-30 آذار / مارس 2011. (E/ESCWA/SDD/2011/WG.1/3/Report)
- الأمم المتحدة، الجمعية العامّة (1965). إعلان إشراب الشباب مُثل السلام والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب. قرار الجمعية العامّة A/RES/2037(XX).
- الأمم المتحدة، الجمعية العامّة (1996). برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها. قرار الجمعية العامة A/RES/50/81، الدورة الخمسون، البند 105 من جدول الأعمال، 1996.
- الأمم المتحدة، الجمعيّة العامة (2000). إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. قرار اتخذته الجمعية العامة في الدورة الخامسة والخمسون، البند 60 (ب) من جدول الأعمال.
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة (2005). السياسات والبرامج المتصلة بالشباب. قرار اتخذته الجمعية العامة في الدورة الستون، البند 62 من جدول الأعمال. (A/RES/60/2)
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة (2010). إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب: الحوار والتفاهم. قرار اتخذته الجمعية العامة في الدورة الرابعة والستون، البند 61(ب) من جدول الأعمال. (*A/RES/64/134)
- الأمم المتحدة، مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان (1997). ملصَق حول "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". منشورات الأمم المتحدة، جنيف.
- الباروميتر العربي (2012). موقع "الباروميتر العربي" على شبكة الإنترنت http://arabbarometer.org

- الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (2007). *التمكين والمشاركة المجتمعية للشباب (الفئة العمرية المستهدفة 15-24 سنة)، التقرير الكمّي.* تقرير تمّ إعداده من قبل د. محمد أكرم القش، بمتابعة وإشراف د. أميرة أحمد، في سياق مشروع دعم الإستراتيجية الوطنية للشباب في سورية.
- الصاوي، علي (2005). "الشباب والحكم الجيّد والحريّات"، ورقة خلفيّة تمّ تقديمها في ورشة العمل الإقليمية الثانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في صنعاء، اليمن، 21-23 حزيران/يونيو 2005.
- المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس الأعلى للشباب والصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة الإحصاءات العامة (2010). *الاستراتيجية الوطنية للشباب. المرحلة الثانية: 2011-2015م. الملخّص التنفيذي.* مرجع متوفر على شبكة الإنترنت http://youth.gov.jo/uploads/file/estratej%202011-2015.pdf
- المؤسسة الدولية للأنظمة الإنتخابية (2011). موقع "وضع المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" على شبكة الإنترنت http://swmena.net/ar
- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الشباب والرياضة (2010). *الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للشباب (2011-2013).*
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011). *تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع.*
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الإقليمي للدول العربية (2011). *تقرير تحديات التنمية العربية 2011: نحو دولة تنموية في العالم العربي.* منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (POGAR) (2010). معلومات موجزة عن البلدان العربية. متوفرة على موقع POGAR على شبكة الإنترنت www.pogar.org/arabic/countries/index.aspx
- شكوري، بتول (2008). "الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب وصياغة السياسات الوطنية للشباب"، ورقة عمل مقدَّمة إلى ورشة العمل حول "تعزيز القدرات الوطنية في مجال الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب: التقارير الوطنية ومنهجية توثيق الإنجازات"، الإسكوا، بيروت، 17-18 كانون الأول / ديسمبر 2008.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (2011). *حالة سكان العالم 2011: البشر والإمكانات في عالم تعداده سبعة بلايين نسمة.* منشورات صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك.
- فرح، عبد العزيز وأحمد عبد المنعم (2010). التقييم المرحلي للخطة العربية الثانية للطفولة (2004-2009). تمّ تقديم هذا التقرير في المؤتمر العربي الرابع رفيع المستوى لحقوق الطفل، التقييم المرحلي للخطة العربية الثانية للطفولة "تعزيز الشراكة العربية للإرتقاء بأوضاع الطفولة"، مراكش، المملكة المغربية، 19-21 ديسمبر / كانون الأوّل 2010، من تنظيم جامعة الدول العربية ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن في المملكة المغربية.
- فرح، عبد العزيز وعبد المنعم أبو نوار (2007). "التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية في المنطقة العربية"، ورقة تمّ تقديمها في مؤتمر القضايا السكانية في إطار الإسلام، 7-9 حزيران 2007، الأزهر الشريف، القاهرة.
- فريد، عبير أمين (2005). "الشباب العربي في الجمعيات الأهلية – الفرص والمعوقات". إدارة السياسات السكانية والهجرة، جامعة الدول العربية.

- كمال، نهاد محمد (2000). "دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري"، دراسة ميدانية وتحليلية للفترة 1970-1995، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

- مؤسسة التمويل الدولية (عضو مجموعة البنك الدولي) والبنك الإسلامي للتنمية (2011). *الملخص التنفيذي. التعليم من أجل التوظيف: تحقيق إمكانات الشباب العربي.* ***www.e4eArabYouth.com***

- مجلس السكان الدولي Population Council (2011). *مسح النشء والشباب في مصر: التقرير النهائي.* منشورات مجلس السكان الدولي، المكتب الإقليمي لغرب آسيا وشمال إفريقيا، بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مصر.

- معتوق، فردريك (2002). "تأخر سن الزواج في لبنان: إحترنا يا قرعة منين بدنا نبوسك"، قراءة تحليلية لمتوسط سن الزواج في لبنان من الناحية الاجتماعية.

- مملكة البحرين، المؤسّسة العامة للشباب والرياضة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005). *الاستراتيجية الوطنية للشباب في مملكة البحرين 2005-2009.*

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية – اليونسكو (2003). *التعليم للجميع تقرير الرصد العالمي 2003 / 2004. النوع الاجتماعي والتعليم للجميع: القفزة نحو المساواة. منشورات* اليونسكو، باريس.

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية – اليونسكو (2011). *الموجز التعليمي العالمي لعام 2011. مقارنة إحصاءات التعليم في جميع أنحاء العالم. التركيز على التعليم الثانوي.* منشورات معهد اليونسكو للإحصاء، كندا.

- منظمة الصحة العالمية (2010). "الصحة النفسية: تعزيز استجابتنا"، صحيفة وقائع رقم 220، أيلول / سبتمبر 2010، مرجع متوفر على شبكة الإنترنت http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs220/ar/index.html

- منظمة الصحة العالمية (2011). " المخاطر الصحية المحدقة بالشباب والحلول المقترحة"، صحيفة وقائع رقم 345، تمّ إعدادها بمناسبة السنة الدوليّة للشباب، آب / أغسطس 2011. مرجع متوفر على شبكة الإنترنت **http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs345/ar/index.html**

- وزارة الشباب والرياضة والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق، وزارة الشباب والرياضة في إقليم كردستان وهيئة إحصاء إقليم كردستان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمشروع العربي لصحة الأسرة في جامعة الدول العربية (2009). *المسح الوطني للفتوة والشباب 2009. التقرير الموجز.*

- **Cincotta, R.P., Engelman, R. and D. Anastasion (2003).** ***The Security Demographic – Population and Civil Conflict after the Cold War.*** **Population Action International.**

- **Farah, Abdul-Aziz (2011).** ***Progress in the Achievement of the Millennium Development Goals in the ESCWA Region: A Gender Lens.*** **A Report presented for discussion by an Expert Group Meeting held at ESCWA, 25-26 January 2011. Beirut.**

- **Hart, R. (1992). "Children's participation: from tokenism to citizenship". INNOCENTI Essays No. 4, published by the UNICEF International Child Development Centre, Florence, Italy.**

- **Human Rights Watch (2011). *"How Come You Allow Little Girls to Get Married?" Child Marriage in Yemen*. Human Rights Watch publication, USA.**

- **International Finance Corporation IFC (World Bank Group), in collaboration with the Islamic Development Bank (2011). *Education for Employment: Realizing Arab Youth Potentials*. www.e4eArabYouth.com**

- **International Labour Office - ILO (2010). *Global Employment Trends for Youth. Special issue on the impact of the global economic crisis on youth.* ILO publication, Geneva.**

- **International Labour Office - ILO (2011). *Global Employment Trends for Youth: 2011 Update*. ILO publication. Geneva.**

- **League of Arab States (2007). Arab Youth Issues. "Arab Youth Participation", Annual Report 2007. Executive Summary. Series on Population and Development in the Arab Region, issued by the Population Policies and Migration Department of LAS.**

- **Mercy Corps (2011). *Guide to Good Governance Programming*. Available on the internet: http://www.mercycorps.org/sites/default/files/mcgoodgovernanceguide.pdf**

- **Mercy Corps (2012). *Civic Engagement of Youth in the Middle East and North Africa: An Analysis of Key Drivers and Outcomes.* Mercy Corps publication.**

- **Saxena, P. and Kulczycki, A. (1998). "Trends in Age at First Marriage and the Impact of Civil War on the Marriage Market in Lebanon", paper presented at the "Workshop on New Demography in the Arab Region", Cairo, July 26-29, 1998.**

- **Shier, H. (2001). "Pathways to participation: Openings, opportunities and obligations", in *Children and Society*, Vol. 15, pages 107-117.**

- **Shier, H. (2006). "Pathways to participation revisited. Nicaragua perspective", in *Dialogue and Debate*, Issue 2, published by the New Zealand Association for Intermediate and Middle Schooling.**

- **The Daily Star Newspaper (2000). 'Young lovers- where are you?', Munira Khayyat asks Dr. Prem C. Saxena why newlyweds are getting older, interview published on 9 March 2000.**

- **UNDP (2006). *Arab Youth Strategizing for the Millennium Development Goals (MDGs)*. UNDP Regional Bureau for Arab States publication, New York.**

- **UNICEF (2006). "Yemen Multiple Indicator Cluster Survey (MICS)," available on the internet http://www.childinfo.org/mics/mics3/archives/yemen/survey0/outputInformation/reports.html**

- **United Nations (2012). Youth and the United Nations. Frequently Asked Questions. http://social.un.org/index/Youth/FAQs.aspx**

- **United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2009). World Marriage Data 2008 (POP/DB/Marr/Rev2008). Available on the internet at http://www.un.org/esa/population/publications/WMD2008/Main.html**

- **United Nations, Population Division of the Department of Economic and Social Affairs (2011). World Population Prospects: The 2010 Revision. http://esa.un.org/unpd/wpp/index.htm**

- **United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN-DESA) (2007). *World Youth Report 2007: Young People's Transition to Adulthood – Progress and Challenges.***

- **WHO (1948). Preamble to the Constitution of the World Health Organization as adopted by the International Health Conference, New York, 1946; signed on 22 July 1946 by the representatives of 61 States (Official Records of the World Health Organization, no. 2, p. 100) and entered into force on 7 April 1948.**

- **WHO (2009). *WHO Report on the Global Tobacco Epidemic 2009: Implementing Smoke-Free Environments.* WHO publication, France.**